جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية التخصص: مالية و تجارة دولية

تأثير تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على اداء التجارة الدولية

دراسة حالة الجزائر

مقدمة من طرف الطالبة:

بن ساحة زهرة

تحت إشراف الدكتور:

بوزيد سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيســـــــا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مشرفا و مقررا	بوزيد سفيان	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشـــــــا	بادن عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

السنة الجامعية :2021- 2022

شكر و تقدير

لا يسعني بعد أن أنجزت هذا البحث، بعون الله و توفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وخالص التقدير والعرفان بالفضل الكبير لأستاذي الفاضل الدكتور "بوزيد سفيان" الذي أشرف على هذه المذكرة وتحمل جهدا وعناء، فحرص على قراءة كل كلمة فيها، ومناقشة جميع أفكارها، وتعهدني طيلة مدة البحث بتوجيهاته القيمة و تشجيعه لي على إتمام هذا البحث.

كما وأشكر كل من تعاون معي، وأخص بالذكر الأستاذ المحترم الدكتور "عريس مختار"، الذي ساعدني كثيرا فجزاه الله عني خير الجزاء

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	**VI-I**
فهرس الجداول	**I**
فهرس الاشكال	**I**
المقدمة العامة	**5-1**
الفصل الاول :لإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
مقدمة الفصل الاول	6
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	7
أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	7
1. تعريف الباحثين الاقتصاديين	7
2. تعريف المنظمات الدولية	8
ثانيا: لمحة تاريخية عن الاستثمار ث المباشر	9
ثالثا: معايير التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	10
1. معيار الهدف النهائي	10
2 . معيار الأجل	11
3 . معيار الإشراف والإدارة	11
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه ومصادر تمويله	12
أولا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	12
ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	12
ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
1. رأس مال حقوق الملكية	13
2-العوائد المعاد استثمارها	13
3-رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات	13
المطلب الثالث: أشكال ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	13
أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
1. من حيث الملكية	13
2. من حيث الغرض منها	14
ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	16
1. دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر	16
2. دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الاول: الاطار النظري لتفسير الاستثمار الاجنبي المباشر .	19
اولا :النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	19

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق	20
ثالثا: نظرية دورة حياة المنتوج	20
1-مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي	20
2-مرحلة النمو والتصدير	20
3-مرحلة نضج السلعة	20
4-مرحلة الانحدار و التدهور	20
رابعا: نظرية الموقع	21
خامسا: نظرية النهج الانتقائي	21
سادسا: نظرية المدرسة اليابانية	21
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	22
أولا : مفهوم المحددات	22
ثانيا: أنواع المحددات	22
1ـ المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	22
2-المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر	23
3-المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر	24
4-المحددات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر	24
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر	25
أولا: تعريف المناخ الاستثماري:	25
ثانيا: مكونات المناخ الاستثماري	25
1ـ المناخ السياسي	25
2ـ المناخ الاقتصادي	25
3ـ المناخ الاجتماعي والثقافي	26
4ـ المناخ القانوني	26
ثالثا: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار	26
1- مؤشر الحرية الاقتصادية	26
2- مؤشر التنافسية العالمية	27
3 مؤشر التنمية البشرية	27
4- مؤشرات تقييم المخاطر القطرية	27
5- مؤشر سهولة أداء الأعمال	28
6- مؤشر الشفافية	28
7- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر	29
المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه	29
المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	29
1ـ الحصول على مصادر التمويل	29
2-نقل التكنولوجيا	29
3-خلق فرص العمل	30

4-تحسين وضعية ميزان المدفوعات	30
5-التخفيض من حدة الاحتكار الوطني	30
6-زيادة الاستهلاك	30
7-تحقيق التنمية الاقتصادية	30
المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	30
1ـ تحويل الأرباح إلى الخارج	30
2ـ مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا	30
3ـ ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية	30
4ـ ارتفاع معدلات التضخم	31
المطلب الثالث : حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	31
أولا: أنواع الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	31
1ـ الحوافز التمويلية	31
2- الحوافز المالية	31
3-الحوافز الاخرى	31
ثانيا: سياسات منح حوافز الاستثمار	32
خاتمة الفصل الاول	33
الفصل الثاني: الإطار الفكري لتطورات التجارة الدولية	
مقدمة الفصل الثاني	34
المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية	35
المطلب الأول : ماهية التجارة الدولية	35
أولا: تعريف التجارة الدولية	35
ثانيا: أهمية وأهداف التجارة الدولية	36
1ـ أهمية التجارة الدولية	36
2ـ أهداف التجارة الخارجية	37
ثالثا: التفرقة بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية	37
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية ، محدداتها والعوامل المؤثرة فيها	38
أولا: أسباب قيام التجارة الدولية	38
ثانيا: محددات التجارة الدولية	39
ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	40
1-انتقال الأيدي العاملة	40
2-رأس المال	40
3-التكنولوجيا	40
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	41
أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية	41
ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	42
ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	42

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية	43
المطلب الأول: ماهية سياسات التجارة الدولية	43
أولا: تعريف السياسات التجارية	43
ثانيا: أهداف السياسة التجارية	43
ثالثا: العوامل المحددة نحو الحرية أو الحماية	44
1ـ النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدولة السيادية	44
2ـ مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار	44
3-درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي	45
4ـ تطور المعلومات ومدى انتشارها	45
5ـ الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية	45
المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الدولية	45
أولا: سياسة حماية التجارة الدولية	45
1-مفهوم سياسة الحماية التجارية	46
2-حجج مذهب الحماية التجارية	46
2-1 الحجج غير الاقتصادية للحماية	47
2-2- الحجج الاقتصادية للحماية	48
ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية	49
1- مفهوم سياسة الحرية التجارية	49
2ـ حجج مذهب الحرية التجارية	50
ثالثا : معايير تقييم سياسة التجارة الدولية	50
1- مدى فاعلية السياسة المتبعة	51
2- مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل	51
3-مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي	51
المطلب الثالث: أدوات وأساليب سياسات التجارة الدولية	51
أولا: القيود التعريفية (الرسوم الجمركية)	51
ثانيا: القيود النقدية و المالية	52
1ـ تخفيض سعر الصرف	52
2ـ الرقابة على الصرف الأجنبي	53
3ـ نظام الإعانات أو الدعم	53
4ـ الإغراق	53
ثالثا: القيود الكمية و التنظيمية	54
1ـ القيود الكمية	54
2ـ الوسائل والأساليب التنظيمية	55
رابعا : القيود الإدارية والمالية	57
1ـ القيود الإدارية :	57
2-القيود المالية	57

خامسا: القيود الفنية أو الحديثة	58
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الجانب النظري)	58
المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية	58
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم	59
اولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدولة الأم	59
ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة الأم	59
المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة الدولة المضيفة	60
اولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدولة المضيفة	60
ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة	60
خاتمة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث: دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث	62
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	63
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	63
أولا: قوانين الاستثمار في الجزائر	63
1- قانون الاستثمار لسنة 1993	63
2ـ قانون الاستثمار لسنة 2001	64
3ـ قانون الاستثمار لسنة 2006	64
4ـ قانون الاستثمار لسنة 2016	65
5ـ القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020	65
ثانيا: الهيئات الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	65
1ـ الوكالة الوطنية للاستثمار(ANDI)	65
2ـ المجلس الوطني للاستثمار(CNI)	66
3ـ الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central)	66
4ـ الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار(ANIREF)	67
5ـ صندوق دعم الاستثمار	67
المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
أولا : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	67
1ـ مزايا النظام العام	68
2ـ مزايا النظام الاستثنائي	68
ثانيا: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر	69
المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	70
اولا: المعوقات الاقتصادية.	70
ثانيا: المعوقات التنظيمية و الادارية	70
ثالثا: العوائق التمويلية والبنكية	71
رابعا: المعوقات السياسية	71

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر في الفترة 2000-2019	72
المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة (2000-2019)	72
أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	72
1- رصد و متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	73
ثانيا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	74
1-رصد و متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	75
المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	76
اولا :تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	76
1-رصد و تقييم تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	77
ثانيا :تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	78
1-رصد و تقييم تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)	78
ثالثا :تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	79
1- رصد تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)	80
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر	81
اولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).	81
ثانيا :التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2000-2019)	83
المبحث الثالث : دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية.	84
المطلب الاول: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية.	84
اولا: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية.	84
ثانيا: علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم التجارة الدولية.	85
1-علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات	85
2- علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالواردات	86
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات الدولية.	87
أولا: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال	87
ثانيا: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية	88
ثالثا: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية	88
رابعا: تصنيف الجزائر في مؤشر كوفاكس	89
المطلب الثالث: قياس لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الدولية في لجزائر	89
1-المعادلة الخاصة بالصادرات	90
2-المعادلة الخاصة بالواردات	91
خاتمة الفصل الثالث	92
الخاتمة العامة	**95-93**
قائمة المراجع	**III-I**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(I-01)	الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	11
(III-01)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	72
(III -02)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	74
(III-03)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	76
(III-04)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	78
(III-05)	تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	79
(III-07)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	81
(III-08)	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2000-2019)	83
(III- 09)	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2017و201	87
(III-10)	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012 - 2017	88
(III-11)	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2012 و2017	88
(III- 12)	تصنيف الجزائر في مؤتمر كوفاس للفترة 2012- 2017	89

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-III)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)	72
(02- III)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	74
(03-III)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	76
(04-III)	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)	78
(05-III)	تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	79
(07-III)	التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	81
(08-III)	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2000-2019)	83
(09-III)	علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات في الفترة 2000-2019	85
(10-III)	علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالواردات في الفترة 2000-2019	86

مقدمـــة

المقدمة العامة

تتجه دول العالم اليوم _لاسيما النامية منها_ إلى ربط اقتصادياتها بالسوق العالمي، مدركة تماما لأهمية رؤوس الأموال الأجنبية في دعم النمو وإحداث التنمية، وفي هذا الإطار وتحقيقا لهذا المسعى يتراجع التوجه نحو التدفقات التي تأخذ شكل المديونية _التي أثقلت كاهل الدول النامية _ مقابل تزايد واضح في التحول نحو التدفقات التي تستند إلى عامل الملكية والقدرة على التحكم في المنشآت والمعدات والبنية الأساسية للمشروعات، وهوما يفسر ارتفاع التدفقات الخاصة ممثلة في قروض البنوك التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل المشاريع المختلفة لـلدول المضيفة.

إن سعي الدول النامية لاستقطاب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية ومعالجة مظاهر الضعف في اقتصادياتها يقابله سعي الدول المتقدمة من خلال شركاتها إلى إيجاد أسواق تستثمر فيها فوائضها المالية سواء في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. وهكذا احتل الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم للوصول إلى فهم أبعاده وأنماطه ومحدداته وجدواه.

وبالرغم من الجدال الدائر حول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلاف حول الأطراف المستفيدة منه فلا أحد يمكنه إنكار أهميته سواء بالنسبة للدول المضيفة أو الشركات المستثمرة. والملاحظ إن الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى الاستثمار في الخارج لتدعيم مركزها التنافسي وتعظيم أرباحها في السوق الدولية أو تجاوز القيود المفروضة على المبادلات الدولية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون إحد القنوات الهامة لحصول الدول النامية على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتقليل من نسبة البطالة ودعم قدراتها التصديرية وربطها بشبكات الإنتاج والتوزيع الدولية وبالتالي تحسين كفاءاتها الاقتصادية.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، حيث فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك باعتباره يوفر وسيلة استثمارية أكثر أمانا على عكس التدفقات المالية قصيرة الأجل أو تلك المنشئة للديون، وقد أتاح في المقابل آفاقا طويلة الأجل للمستثمرين الأجانب لتحقيق أرباح معتبرة من الأنشطة الإنتاجية التي نفذوا فيها مشاريعهم بصورة مباشرة، وبذلك أصبحت الدول تبحث عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة لتحسين أدائها الاقتصادي ووسيلة لنقل التكنولوجيا وضمان تدفق رأس المال المادي ورفع كفاءة رأس المال البشري، وأصبح السعي إلى امتلاك عوامل جذب هذه الاستثمارات هو القاسم المشترك لسياسات الدول في السنوات الأخيرة.

اعتبارا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه المذهل خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فقد احتدم التنافس بين دول العالم لاستقطابه والاستفادة من مزاياه. وطالما أن هذا الاستثمار يتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع له، وأمام تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب، تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية الكفيلة بالتأثير على القرار الاستثماري للشركات الأجنبية.

وتفيد البيانات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية أن حوالي ثلثي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى البلدان المتقدمة بوصفها الوجهة المفضلة لتحقيق أعلى المكاسب. و الملاحظ أن اقتصاديات الدول المتقدمة تنمو بمعدلات سنوية متزايدة ولها إطار مؤسسي وتنظيمي وقانوني مرن وواضح يسمح بإجراء العملية الاستثمارية في بيئة مستقرة وآمنة.

وعلى خلاف ذلك تتحصل الدول النامية على ثلث التدفقات الاستثمارية في العالم مع تركزها في مجموعة قليلة من الدول "شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، وسط وشرق أوروبا" وهذه النسبة المتدنية دليل قاطع على الخلل الذي يشوب بيئة الأعمال في الدول النامية، فضعف البنية التحتية وعدم وضوح قوانين الاستثمار وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع معدلات التضخم واتساع المعوقات الإدارية كلها ترفع من درجة المخاطرة وعدم اليقين وتحول دون قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية وهو ما يعني تضييع فرص أكيدة للاستفادة من هذه الاستثمارات.

كما ان العالم اليوم يسعى بكافة الطرق الى التوسع في التجارة الدولية نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه الاخيرة في زيادة الدخل الوطني و ذلك من اجل رفع مستويات المعيشة و تحقيق الرفاهية لأفرادها، و يلعب التصدير دورا مهما و جوهريا حيث كلما زادت صادرات هذه الدولة على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة معلات النمو لديها و العكس صحيح .

ان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر جعل العديد من الباحثين يسعى الى دراسة مدى تأثيره على التجارة الدولية ،كعامل بديل لها من خلال احلال الواردات او كعامل محفز لها من خلال تنشيط الصادرات، فقد اكدت بعض الدراسات الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية في حين شككت دراسات اخرى في اثاره عليها يتضح مما سبق اختلاف تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الولية في الدول النامية نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى .

لم تشكل الجزائر الاستثناء - على غرار العديد من الدول النامية -، وعملت على دعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل الدولة، ومنحت لهم الكثير من المزايا والتسهيلات قصد الاستفادة من خبراتهم الفنية والإدارية والإنتاجية والتسويقية، حيث تم العمل على منح إعفاءات ضريبية ومزايا استثمارية متعددة بغية جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة والتتابعية من خلال إعادة استثمار عوائد استثماراتها.

وعليه وبناء على ما سبق تبرز معالم الاشكالية التي تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عليها من خلال طرح السؤال التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية و ما هو اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اداء التجارة الدولية في الجزائر؟

و من اجل التدقيق و الاحاطة اكثر بالتساؤل الرئيسي ،سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ - ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ ماهي اهم المفاهيم و المرتكزات المتعلقة بالتجارة الدولية ؟

- ✓ كيف تطورت الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التجارة الدولية في الجزائر ؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية ، تبادلية ام تكاملية ؟
- ✓ ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية صادرات و تقليل واردات الجزائر ؟
- ✓ الى أي مدى ساهمت التدابير المعتمدة في الجزائر الى توجيه قرارات رجال الأعمال الى الجزائر باختيارها كموقع يستضيف استثماراتهم ؟

الفـرضيات :

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعت الفرضيات التالية:

- ✓ توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الصادرات الدولية .
- ✓ توجد علاقة سلبية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الواردات الدولية.
- ✓ هناك علاقة قوية تربط الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية ،يعملان معا و يقوي كل منهما الاخر.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في دراسة التشابك بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية الدور الذي يلعبانه في تنمية اقتصاديات الدول النامية ،خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة إذ اصبح تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث اصبحت مختلف الدول المتقدمة و النامي منها على حد سواء تتنافس للحصول على اكبر نصيب من هذا التدفق، كما ان الجزائر في امس الحاجة الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التجارة الولية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي و خلق التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث :

تسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ عرض الجوانب النظرية و الفكرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و التجارة الدولية.
- ✓ تحليل و فهم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية ، و محاولة الالمام بجميع جوانب هذه العلاقة..
- ✓ تحليل و تقييم واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .
- ✓ رصد و تقييم تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر في الفترة (2000-2019).
- ✓ تسليط الضوء على تطور قطاع التجارة الدولية بشقيه الصادرات و الواردات في الجزائر في الفترة (2000-2019).
- ✓ معرفة مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات و تقليل الواردات .
- ✓ تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في الجزائر و اهم الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- ✓ -صلة الموضوع باختصاص الباحث: مالية و تجارة دولية .
- ✓ الاهتمام الشخصي بالمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي و الاقتصاد الدولي.
- ✓ الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل البيئة العالمية الجديدة التي عرفت فيها التجارة الدولية والاستثمارات الدولية اتجاهات جديدة متأثرة بتحكم آليات و أدوات العولمة الاقتصادية في مراقبة و تسيير دواليب النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- ✓ الاهتمام بمعرفة ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة و ضعف اداء الصادرات من جهة اخرى في الجزائر.

منهج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع و الإشكالية المطروحة تنوعت المناهج التي استخدمت وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث. إذ يمكن تقسيم محتوى هذا الأخير، لأغراض منهجية، إلى قسمين: أحدهما وصفي و الآخر تحليلي . مما جعل الدراسة تستخدم منهجين معا تارة و أحدهما فقط، كل في موضعه، تارة أخرى.. و قد استعمل المنهج الوصفي بمناسبة عرض كل من مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر ،دوافعه و محدداته ، أنواعه و مناخه، وتعريف التجارة الدولية ، سياساتها و الاساليب و الادوات المستخدمة في كل سياسة ،أما المنهج التحليلي فاستخدم في دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية و كذلك اثره على اداء هذه الأخيرة حين وقع المزج بين المنهجين السابقين في مواطن أخرى في عرض و تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية في الجزائر و توزيعه الجغرافي و أهم القطاعات التي تستقطبه ...الخ.

هيكل البحث:

من اجل الاجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث و على الأسئلة الفرعية ، و لاختبار الفرضيات الموضوعة . ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول على النحو الموالي:

خصص الفصل الأول للتعريف بالاستثمار الاجنبي في ثلاثة مباحث، يتناول الأول تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر اهميته و اهدافه و اهم أشكاله و دوافع قيامه . أما المبحث الثاني فشمل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثالث اهتم بأثار الاستثمار و حوافز جذبه.

بعده، جاء الفصل الثاني ليهتم بالتجارة الدولية من خلال ثلاثة مباحث ،حيث شمل الاول مفهوم التجارة الدولية و اهم النظريات المفسرة لقيامها ام المبحث الثاني فتضمن سياسات التجارة الدولية و اهم الاساليب و الادوات التي تعتمد عليها في حين طرق المبحث الثالث الى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولة من الجوانب النظرية.

في حين خصص الفصل الثالث لدراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على اداء التجارة الدولية و ذلك في ثلاثة مباحث ايضا ، حيث خصص المبحث الاول لتسليط الضوء على واقع الاستثمار الاجنبي في

الجزائر المتمثل في الاطار القانوني و الهيئات الداعمة له و كذا الحوافز و الضمانات و اهم المعوقات التي تعرقل مسار الاستثمار في الجزائر.

اما المبحث الثاني خصص لدراسة و تحليل تطور كل من تدفقات الاستثمار الوارد و الصادر إلى الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة (2000-2019) و تطور التجارة الدولية من صادرات و واردات خلال نفس الفترة و أهم الآثار التي أحدثها على الاقتصاد الجزائري لخص المبحث الثالث دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على اداء التجارة الدولية و محاولة تسليط الضوء عن وضعية الجزائر في ظل بعض مؤشرات المناخ الدولية و التحليل القياسي الذي تضم تحليل معادلتي الصادرات و الواردات لمحاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الدولية في الجزائر.

و اختتمنا هذا البحث بتقديم جملة من النتائج التي توصلنا إليها و بعض التوصيات و الاقتراحات التي نقدر أهمية تقديمها في مثل هذه البحوث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل الأول

عرفت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم ، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الاستثمار والعولمة ، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا ، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الاستثمار الدولي والتحول من الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا لما هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية من مزايا، قد تعود بالنفع الكبير على الدول المستقبلة له، جذب موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين الذين عملوا جاهدين على تحديد مفاهيم واضحة ودقيقة لهذا النوع من الاستثمارات ، إضافة إلى تحديد مختلف دوافعه ، والعمل على تفسير نشاطاته الاقتصادية عبر الحدود.

وقصد التعرف أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : مفـاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر و حوافز جذبه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود مفاهيم متعددة تتناول هذا الموضوع، زيادة على تضارب وتداخل التعاريف التي تهتم بالجانب الاقتصادي مع التعاريف التي تهتم بالجانب القانوني أو الجانب الاجتماعي ، وقبل التطرق لمختلف التعاريف التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من الإشارة إلى وجود تباين في تحديد تسمية موحدة ، فبعض المفكرين الاقتصاديين أطلق عليه تسمية" الاستثمار المباشر الدولي" وذهب البعض الأخر إلى تسميته " الاستثمار المباشر في الخارج "، وقصد تفادي الوقوع في الخلط بين مختلف التسميات أو المصطلحات ، سوف نستخدم في هذه الدراسة تسمية أو مصطلح " الاستثمار الأجنبي المباشر".

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشا واسعا وتباينا في تحديد مفهومه. وبالرغم من اتفاق مختلف الأدبيات الاقتصادية على التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التعرض له من قبل مجموعة من الاقتصاديين فضلا عن ما تم التأصيل له من قبل المؤسسات الدولية. وقبل الإشارة إلى بعض التعاريف التي جاءت بها بعض الهيئات الدولية على غرار: صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبعض الاقتصاديين، سيتم التطرق أولا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك تعاريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

1. تعريف الباحثين الاقتصاديين: إلى جانب التعاريف العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف المنظمات يوجد تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئي للمشروع.[1]

ويعرفه **Raymond Bertrand** على كونه "مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب ، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى خلال إنشاء المؤسسة".

[1] نزيه عبد المقصود مبروك،الاثار القتصادية للاستثمارات الاجنبية،دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007،ص31.

كما يعرفه **Johan. H .Dunning** على أنه ذلك الاستثمار الذي يمكن المستثمر من المراقبة المباشرة للشركة الأجنبية ، من اجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في دول أخرى ، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية ، وتوريد التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري.[1]

كما يرى **Bernard Hurgenier** على أنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج ، أو زيادة رأس مال هذا الأخير(توسيعه) ، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.[2]

وبالنظر لمجموع التعاريف التي تم التطرق إليها سابقا نخلص إلى محاولة تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:" حصول مستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد ما على مصلحة قائمة في مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر عن طريق تحويله لكمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات التي تحول له عملية الإشراف المطلق أو الإشراف بالمشاركة " ، وهذا التعريف يقودنا إلى ضرورة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

2ـ تعريف المنظمات الدولية:

يعرف **صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund(FMI** الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر سنة 2007 الطبعة السادسة والتي جاءت متوافقة لنفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة لسنة 1993 " على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".

ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة ، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة ، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي هذه التسمية للتفرقة مابين الاستثمار الأجنبي المباشر ألمحفظي في شكل أسهم[3].

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conférence on Trade and Développement(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه :" الاستثمار الذي يقضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي ، أو للشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير ينتميان إلى جنسيتها ، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا ملكية الأسهم، والإرباح المعاد استثمارها، والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في القطر المضيف، وهي الاستثمارات التي تقضي غلى السيطرة على الأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

---

[1] Dunning,H,the theory of transnationalcorporations,the united nations libraryon transationalcorporations,london ;1971,p23-251

2نزيه عبد المقصود مبروك،مرجع سبق ذكره،ص33.

3 FMI,balance of payments and international investment ,2009,p101.

أما **منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD) The Organisation for Economique and Développement Coopération** فوصفته بأنه:" تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:

- امتلاك كامل لمؤسسة قائمة على الأقل بنسبة 100 %.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10 %.
- الإقراض في الأجل الطويل (5سنوات فأكثر).

كما **يعرف البنك الدولي World Bank** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".

أيضا يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه:" تلك الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية، من خلال إنشاء مؤسسة أو توسيع وحدة أو حركة تابعة لها، وكذلك المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة ، والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة من المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة".

ثانيا: لمحة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر الى بداية القرن التاسع عشر، حيث كان متزامنا مع قيام الثورة الصناعية ، وقد ساعد اتساع التجارة على تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من اجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية.[1]

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بفترات متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، ففي الفترة الزمنية الواقعة بين عام (1800) وعام (1914) كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج ، وغالبا ما كان الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوربية بواسطة شركاتها ، وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها مواد أولية لمصانعها ، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص ، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات فكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع أن المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى قد شهدت تراجعا في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي ، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة ملحوظة في معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى، وأن كان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة لم يكن حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها

[1] عبد السلام ابو قحف ،اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية2003، ص7.

لسنوات لاحقة ، أما فيما يتعلق بالدول النامية ، فقد فرضت الدلو النامية الحديثة الاستقلال قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر طنا منها انه ينقص من سيادتها السياسية و الاقتصادية و يثقل كهلها بالاعباء و يحول الارباح الى خارج البلد، و عليه فانها فضلت القروض المصرفية على الاستثمار الاجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة وبإطفائها تزول أعباؤها الخارجية.

وفي منتصف عقد السبعينات تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار النفط، إذ أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم المواد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية ، الأمر الذي دفع بهذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية ، لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولمعالجة الأزمات النقدية الطارئة ، إلى أن توقفت وبالمقابل شهد منتصف عقد الثمانينات وعقد التسعينات تحول رئيسي في مجال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وهو التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص ، ومن القروض المصرفية والاستثمار ألمحفظي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما عرفت هذه الفترة حركة توسع في الشركات متعددة الجنسيات التي استطاعت تحقيق تكامل في الإنتاج الدولي وخلق أسواق جديدة تجتاز الحدود الوطنية ، كما زاد عدد الاتفاقيات الثنائية للأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، وما تم أيضا من وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها ، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: معايير التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين أولهما الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التطرق إليه في العنصر السابق والقسم الثاني يتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعرف على انه : " تملك الافراد او الهيئات و الشركات على بعض الاوراق المالية دون ممارسة اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم و ادارة المشروع الاستثماري[1] ".

على الرغم من تشابه الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر في كون أنهما عبارة عن تحويل رؤوس أموال من اقتصاد مقيم إلى اقتصاد آخر، إلا أنهما يختلفن جوهريا بالنظر إلى عدة معايير هي[2] :

1. معيار الهدف النهائي: يمكن التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أساس الهدف النهائي الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون هدفه اقتصادي محض وهو تحقيق الربح، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فتكون له أهداف ذات أغراض اجتماعية ، سياسية أو اقتصادية.

1 عبد السلام ابو قحف،اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية2003،ص367

[2] صفوت احمد عبد الحفيظ،دور الاستثمار في تطوير احكام القانونالدولي،دار المطبوعات الجامعية،الاسكندرية،ص46.

2 ـ معيارا لأجل : يقصد بالأجل المدة التيس يستغرقها الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فغالبا ما نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتد إلى مدة طويلة الأجل لأنها مرتبطة بأهداف اقتصادية تكون غايتها تحقيق الربح ، عكس الاستثمار لأجنبي غير المباشر الذي يأخذ مدة قصيرة الأجل لكونه مرتبط بأهداف غير اقتصادية.

3 ـ معيار الإشراف والإدارة: يتضح معيار التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغي المباشر في قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الإشراف والإدارة على المشروع الاستثماري واتخاذ القرارات في التسيير وما يرتبط بها ، " فإذا لم تخول حصة المستثمر الأجنبي في المشروع حق الإشراف والإدارة كان الاستثمار غيرر مباشر ويقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم الاستثمار دون أن تكون له حق المساهمة في الإشراف والإدارة في تسيير المشروع الاستثماري "، ويتخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين : الصبغة الكيفية ،و الصيغة الكمية.

- فوفقا للصيغة الكيفية ، فإن الاستثمار الذي يتجسد عمليا في الميدان والذي يمكن للمستثمر الأجنبي من حقه في سلطة الإشراف والإدارة سواء بشكل مطلق في حالة الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري، أو بشكل جزئي في حالة الملكية المشتركة للمشروع الاستثماري، فعندها يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر ، أما الصيغة الكمية فتهتم بتقدير نسبة رأس المال المملوك للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري خارج بلده الأصلي ، والتي تخول له هذه النسبة حق ممارسة الإشراف والإدارة على المشروع الاستثماري، وبالتالي اعتباره استثمار أجنبي غير مباشر.

- إن استخدام معيار الإشراف والإدارة كأساس للتفرقة وخاصة من الناحية الكمية وتقدير نسبة رأس مال أو ما يعادله من حقوق التصويت التي يجب على المستثمر الأجنبي أن يمتلكه ليتم اعتباره استثمار أجنبي مباشر، يعود بالدرجة لقوانين الاستثمار المطبقة في الدول المضيفة (المستقبلة للاستثمارات الأجنبية) فهناك العديد من الدول تقدر نسبة الملكية ما بين 10 % و100% وهي محددة بشكل واضح في القوانين الخاصة بالاستثمار لكل دولة .

الجدول(I-01): الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر[1]

الاستثمار الأجنبي المباشر	الأجنبي غير المباشر
استثمار طويل الأجل	استثمار قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الأرباح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على اكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم و مستندات
مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر الحق	لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: مفلاح صليحة, اطروحة دكتوراه نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،2019-2020،ص8

[1] مفلاح صليحة, ،نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائراطروحة دكتوراه،2019 -2020،ص8.

يعتبر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، أداة تمويل دولي إلا أنه مع مرور الزمن ومع التطورات الاقتصادية التي حصلت في العالم ، ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، خاصة بعد الأزمات المالية الحاصلة على مستوى أسواق المال الدولية، فإن هذا أدى إلى ظهور أزمة ثقة في الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، وفي نفس الوقت زيادة الاهتمام بالاستثمارات المباشرة أكثر فأكثر.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أهدافه

أولا : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة كونه أحد مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن كونه أحد القنوات التي يحصل من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية ، وله آثار ايجابية عديدة منها إيجاد فرص جديدة للعمل ، زيادة الطاقة الإنتاجية ، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة ، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلفة كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية ، ويتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير ، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية ، وان وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية ، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة .[1]

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتثمينها وتامين الحاجات ، وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة ، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى[2] :

- الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة، لأجل استخدامها في صناعات مختلفة ، أي ... الدول المستقبلة للتمويل الدولي مصدرا للموارد الطبيعية .
- إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات وبضائع الشركة الأجنبية ، أي إبقاء الدولة المستقبلة سوقا لتصريف منتجاتها .
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة ، والمتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الجمركية التي تمنحها الدول المستقبلة .
- سيطرة الدول المانحة أو المستثمرة على اقتصاديات البلد المستقبل بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار المنخفضة وذلك لأنها تملك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة .
- الحصول على تكاليف الإنتاج بأقل ارتفاع.
- تسهيل اختراق الأسواق العالمية.

[1] رجاء عبد الله عيسى السال،تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،اطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة 2006-،ص63.2007

[2] نفس المرجع،ص 66.

ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه " رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر(من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأس المال الذي حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر". ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر مايلي[1]:

1ـ رأس مال حقوق الملكية (Equity capital): ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

2ـ العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings): وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحمولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة .

3ـ رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات Other direct investment or company debit transaction:هو يغطي اقتراض وإقراض الموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى .

المطلب الثالث: أشكال ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره ، وهناك في عملية اختيار تلك الأنواع من وجهة نظر البلد المضيف أو من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات ، ويرجع تفضيل شكل دون آخر إلى الاختلاف بين البلدان المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي المطبق واستقراره ، والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن شكل وحجم الشركات المتعددة الجنسيات يكون لها الأثر في اختيار نوعه من خلال خصائصها وعالميتها وأهدافها التي تسعى من وراء ذلك سواء عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة والأخطار التجارية والأسواق التي تستهدفها... الخ.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1ـ من حيث الملكية :ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية الملكية على الأنواع التالية :

1-1 الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها ، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة ، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار طل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد تحمله من مساوئ الاحتكار[2]، إلا انه في الآونة الأخيرة ونتيجة أهمية الاستثمارات الأجنبية وارتفاع حدة المنافسة بين الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية مع تشابهها في طبيعة

[1] عبد المطلب عبد الحميد،العولمة الاقتصادية،الدار الجامعية، الاسكندرية،2006،ص184.

2عبد المطلب عبد الحميد العولمة الاقتصادية،متطلباتها،شركاتها،تداعياتهت،الدار الامعية، الاسكندرية،2006 ص184.

الامتيازات والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي ، أدى لها إلى منح الفرصة للشركات المتعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا ، رغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب منها كما يلي:

أ. من وجهة نظر الدول المضيفة: من حيث المزايا يساعد على زيادة تدفق رأس المال الأجنبي مع خلق فرص عمل جديدة على نطاع واسع ، وإشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات، فضلا عن تصدير الفائض أملا في تحسين مستوى ميزان المدفوعات ، أما من حيث العيوب فإن الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ب ـ من وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات : من حيث المزايا يوفر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي للشركات المتعددة الجنسيات الحرية الكاملة في غدارة المشاريع الاقتصادية والتحكم فيها، مع تحقيق أرباح عالية نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية ، أما من حيث العيوب تعرض الشركات متعددة الجنسيات للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، كما أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشترك .

2-1 الاستثمار المشترك:

هو استثمار يشارك فيه طرفين أو أكثر في دولتين مختلفتين، حيث لا تقتصر هنا المشاركة على امتلاك حصة في رأس المال وحسب وإنما أيضا المشاركة في الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع[1].

وبالتالي فلاستثمار المشترك ، هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ويكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

لهذا النوع من الاستثمارات بعض المزايا والعيوب سواء من وجهة نظر الدولة المضيفة أو من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات وهي كما يلي:

أ ـ من وجهة نظر الدولة المضيفة:من حيث المزايا يساعد في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى سوق الدولة المضيفة، كما يعمل على نقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، وتنمية قيادات إدارية محلية ، مع تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، أما من حيث العيوب فإن التملك المطبق على الاستثمارات قد يحرم الدول المضيفة من بعض المزايا السابقة التيس يتوقف تحقيقها على مدى توفر الاستعدادات الجيدة من قبل الطرف الوطني من حيث القدرات الإدارية والتنظيمية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.

ب ـ من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات: من حيث المزايا يعد هذا الشكل مفضلا للشركات متعددة الجنسيات إذ يحقق قدرا من التحكم والسيطرة في حالة وجود قيود على تملكها لمشروع الاستثمار تملكا مطلقا، أو في حالة عدم توفر الموارد المالية والبشرية والمعرفية التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لديها، أما

[1] علي عباس ،ادارة الاعمال الدولية،،دار الميسرة،عمان'2013،ص1140

من حيث العيوب فهناك احتمال أن يؤثر الشريك سلبا على فعالية المشروع وأهدافه في حالة تعارض المصالح بينه وبين الشركات متعددة الجنسيات .

3-1 الاستثمار في المناطق الحرة:

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، بل يخضع لقوانين وإجراءات خاصة منظمة له، تتمتع فيها المشروعات الاستثمارية بالعديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي يكون الهدف منها إنشاء صناعات تصديرية.

4-1 الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا ، وفي غالب الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[1].

2ـ من حيث الغرض منها: تتمثل أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الغرض منها في الأنواع الآتية :

1-2 الاستثمار الباحث عن الموارد[2]: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية .

2-2 الاستثمار الباحث عن الأسواق : ساد هذا النوع من الاستثمار لقطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات وارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ، ولهذا النوع من الاستثمار آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.

3-2 الاستثمار الباحث عن الكفاءة: وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض تكلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، واغلبه يتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكال مختلفة منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة للدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي ، وبالتالي تستطيع الشركات الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين ، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة في البلد المضيف للاستثمار، واهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركات الأجنبية إلى الدول الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدول لمعنية .

[1] علي عباس،نفس المرجع السابق،ص142.

[2] عبد السلام ابو قحف،مرجع سبق ذكره،ص491.

4-2 الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية :يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك او شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية ، وذلك بحثا منها على الوحدة الاقتصادية وخلق جو من التعاون الفني نتيجة لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة والى التكنولوجيا العالية التي تتطلبها مثل هذه المشاريع من جهة أخرى، والى جانب ارتفاع تكاليف البحث والتطوير ووجود المنافسة الدولية.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال ، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات ، وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من اجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية:

1-1 طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة : تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية ، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلاقي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة وثقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيا[1].

2-1 زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل : رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة ، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وانما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

3-1 تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرص على التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...الخ ، فتوز ع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب[2] . كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تحديد استمرار وجود شركة ما ، فنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فراس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يجد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

4-1 زيادة المبيعات : تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو خدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للعمال الدولية ، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة ، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلية تصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة ، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات مناخ الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار،الكويت ،2014،ص70-71..

[2] علي عباس،مرجع سبق ذكره،ص 31.

السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى لأسباب أخرى ، وهي عديدة تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتجاوز القيود السابقة الذكر.

1-5 تحسين الموارد وضمان توفيرها: يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية ، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة ، وبالتالي تدفق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها وبذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها.

1-6 زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر: فعلى سبيل المثال تؤدى فرو ع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية.

1- 7 الرغبة في النمو والتوسع: وقد تلجا الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج ، إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر اقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد، حتى تستفيد من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ غير الحدود الوطنية ، ومن الأمثلة التي يمن أن نسوقها في إطار هذا العامل ، اضطرار شركة كرايزلر chrysler وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات ، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد Ford وشركة جنرال موتورز General Motors اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية ، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية ، مما دفع الشركتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما ، شركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة .

1- 8 السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني ، حيث تؤدي إلى فتح أسواق جديدة وزيادة حجم تجارتها الدولية وحصولها على المواد الخام بأسعار معقولة ، مما يؤدي إلى تحسن وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية ، كم أن هناك أسباب أخرى تدفع بعملية الاستثمار في الدول النامية تتمثل في رغبتها السيطرة على الاقتصاد الدولي، وإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار العسكري، وبالتالي إجبار الدول الضعيفة على الخضوع لمنطق الأقوى.

2ـ دوافع استيراد الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية [1]:

1-2 سد فجوة الادخار بالاستثمار: تعاني جل الدول النامية من عجز في تموين خطط التنمية ، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التموين الكافي للاستثمار الوطني ، المر الذي جعلها تلجأ إلى مصادر التموين الخارجية ، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ، والإعانات ومنح القروض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشرو ط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بمسعى على غيره من مصادر التموين الأجنبي، ذلك انه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا ، عكس القروض التي يجب تسديدها مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي.

2-2 نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي والسريع، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على توطينها وفق متطلبات الاقتصاد الوطني، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا ، حيث من المفروض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المقدمة والمهارات ت الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في البلد المضيف ، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع الحرة أو عن طريق اثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.[2]

3-2 تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات ، فتدفق رأس مال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المالية التي تعاني منها الدول النامية ، حيث لا تغطي المدخرات الحالية المتطلبات الاستثمارية ، مما يعكس إيجابا على تحسين ميزان المدفوعات.

4-2 تخفيض مستوى البطالة : يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة ، وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العملة في الدول النامية ، أو تمنح المشروع الاستثماري لخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.

5-2 زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: يؤدي تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس

[1] عبد الكريم ،الاستثمارالاجنبي المباشرو اثره على الاقصاد الجزائري،اطروحة دوكتراه في العلوم الاقتصادية.،2007-2008،ص58.
[2] نفس المرجع السابق.

هذا الأمر بشكل ايجابي ومتزامن على الارتفاع المحلي وهذا يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

6-2 الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تملك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية ...الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية للبلد لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها ، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية من خلال مايو فره من إمكانيات لاستغلا اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع ليس هناك إجماع في الرأي بين الاقتصاديين بخصوص المحددات الحقيقية للاستثمار، ولكن من الواضح أن دافع الربح يبدو أنه يمارس تأثيرا رئيسيا على قرارات الاستثمار لرجال الأعمال ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي يراعي المستثمر مجموعة من المتغيرات التي تشكل دلالة استثماره.

المطلب الاول: الاطار النظري لتفسير الاستثمار الاجنبي المباشر .

اولا: النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية و المال، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات، فهي لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر. حيث افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود ،وان الشركات تعمل في سوق منافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري ،ولا يستطيع أي منهما التأثير في مستويات الأسعار والاستثمار الأجنبي المباشر، يعد انتقالا لعوامل الإنتاج ،ويتم التبادل الدولي عن طريق شركات متعددة الجنسيات نتيجة لأسواق احتكار القلة التي تعمل فيها غالبية هذه الشركات وأكثرها قوة[1].

تطورت هذه النظرية على يد بعض الاقتصاديين لفهم تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ،وأطلق عليها نظرية التحركات الدولية لرأس المال، فرأس المال يتحرك من بلد إلى آخر استجابة للفروق لإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ثم فالنظرية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى.

1محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية: ، ص25

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، بالاضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية وتعود نشأة هذه النظرية إلى الستينات من القرن الماضي من خلال أطروحة الاقتصادي الأمريكي (stophanHymr ستيفان هيمر) وتعتمد هذه الأخيرة على احتكار القلة.

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون المشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، وفي هذا الشأن يرى دويتح انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية ، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، إذن من هذا المنطلق نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط الشركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة هروبا من المنافسة الكاملة.[1]

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي(رايموند فارنون Vernon.R)حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج ،وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ،ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة ،ويصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.[2]

ولقد تمكن "ريمود فرنون" أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة المنتوج والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل على تفسير

أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وتتضمن دورة حياة المنتوج أربعة مراحل رئيسية [3]وهي:

1-مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي

2-مرحلة النمو والتصدي

3-مرحلة نضج السلعة

4- مرحلة الانحدار والتدهور

[1] صفوة عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،الإمارات العربية المتحدة، 9-11 مايو2004 ،ص 1774

[2] B. Hugonnier, Op-cit,p174

[3] علي عباس ، مرجع سبق ذكره،153-154.

رابعا: نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطها بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، والتي ستصبح مقراً للشركات المتعددة الجنسية، وهذا يعني أن قرارها الاستثمار مرتبط بموقع الدولة المضيفة بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها، وذلك بهدف بعث الشركات المتعددة الجنسية إلى نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية.

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على أن هذه النظرية تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية ،ويضيف) Dunning)أن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية[1].

خامسا: نظرية النهج الانتقائي

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد طورت هذه النظرية من قبل(Dunning John) في السنوات :1977 ،1979 ،1980 والتي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها.[2]

إن قرار الشركات في التوطن بالخارج، والشكل الذي يأخذه، يستجيب أساساً لمنطق الاقتصاد الجزئي الخاص بالشركة في المقام الأول، إذ يمكن أن يثبت إقليم ما جاذبيته لبعض الأنشطة وليس غيرها. و هذا ما يفسر في غالب الأحيان سبب وجود تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الإقليم المضيف. وعموماً فإن اختيار شكل التوطن ومكانه يكون على أساس مجموعة من المزايا التي تملكها الشركة المستثمرة والمنطقة المستقطبة (الحصول على الموارد الطبيعية والتكلفة والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية للشركة ، الوصول التفضيلي إلى بعض الأسواق الخارجية، ....الخ).

سادسا: نظرية المدرسة اليابانية:

يعد الارتفاع الكبير والسريع للاستثمارات اليابانية المباشرة نحو الخارج خلال السبعينيات هو السبب الذي أدى بالاقتصاديين إلى تحليل هذه الوضعية وتفسيرها انطلاقا من النموذج الأمريكي، الذي يعتمد على الميزة التنافسية للمؤسسات الأمريكية ودورة حياة المنتوج، ومن بين هؤلاء كوجيما KOJIMAإذ تعتمد نظريته على الميزة النسبية للدول، فالاستثمار الياباني المباشر يتمتع بميزة تتمثل في تحويل التكنولوجيا والمعرفة، مما يؤدي إلى تحسين وظيفة الإنتاج في البلدان المضيفة، حيث تعمل هذه الأخيرة على إعادة التصدير نحو البلدان الأصلية وإلى الدول الأخرى[3].

1عبد السلام ابو قحف،مرجع سبق ذكره،ص403.

2 هناء عبد الغفار السامرائي ، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 6 ، العدد 18 ،1999 ،ص121

3 Preeti Flora, Gaurav Agrawal, Determinants of Direct Foreign Investment as a Means of International Market Entry: A Review, Indian Journal of Economics and Development ,Vol 2 (4), 2014,P66

ولقد بقيت نظرية كوجيما صالحة لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة السبعينيات لكن بعد هذه الفترة، أصبحت غير معبرة عن الواقع بسبب ملاحظة نمو الاستثمارات اليابانية المباشرة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية ...الخ، وذلك بدل الاستثمار في البلدان الآسيوية. ولعل السبب الرئيسي الذي حفز العديد من الشركات اليابانية للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، يكمن في الإنتاج بأسعار تنافسية نظراً لضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالين الياباني[1].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : مفهوم المحددات:

حسب (ديري، 2011)[2]: " يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الاجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة ، حيث درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة غلى أخرى و أن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة و الدول النامية".

ثانيا: أنواع المحددات

1ـ المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تمت دراسة محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأدبيات الاقتصادية من طرف Hymer. Cavers.Horst. Vemon. Dunning. وغيرهم[3] ، وتنوعت هذه المحددات كالتالي:

1-1 حجم سوق البلد المضيف: عادة ما تكون الأسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية مقارنة بالأسواق الصغيرة، فكلما ارتفعت نسبة حجم سوق البلد المضيف غلى حجم سوق البلد الأصل للاستثمار الأجنبي المباشر كلما ارتفعت التدفقات الداخلة من هذه الاستثمارات غلى البلد المضيف.[4]

1-2 الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ غلى أسواق الدول المضيفة ، وقد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة الاونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية.[5]

---

[1] ميلان براهمبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، العدد33 ،العدد 3،واشنطن سبتمبر96 ،ص50

2ديري محمد زاهد،ادارة الاعمال الدولية.دا الثقافة و النشر و التوزيع،عمان ،2011،ص161-162

3Rastion.J.L ,le système alimentairenmondiale,editionquae,2010 France,p369.

4 Wei ;Y,and Lui,X.,FDI in CHINA « determinants and impact »,EdwardElgar,UK,p39.

5عمر صقر،العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية'الاسكندرية،مصر،ص51.

3-1 البنية الأساسية: يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول غلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل من عملية تبادل البيانات بين الفروع والمركز. حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Chen وChang و Zhang حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير ايجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية داخل البلد.

4-1سياسات اقتصادية كلية مستقرة: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرجية بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتماماتها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول غلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري.

5-1 الإصلاح الاقتصادي : ينطوي مفهوم الاصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك غدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع ، إذ أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق والخصخصة قد ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذه الدول، كما أوضحت دراسة Fukao أن اتجاه الدول النامية إلى اقتصاد السوق قد كان له دور مهم في تدفق الشركات اليابانية إليها.

6-1 القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي للدولة المضيفة في تحسن، كلما أدى ذلك إلى جلب المزيد من هذه الاستثمارات ، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد القومي من خلال :

- **معدل نمو الصادرات :** حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.

- **الرقم القياسي لأسعار الصادرات :** فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2ـ المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

[1] زينب حسين عوض الله,مرجع سبق ذكره،ص384.

1-2 الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية وينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة ومعقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية
- عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع (الخوصصة، الملكية العامة...)

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد ، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[1]

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- لإلغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب و الدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات للتي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عن اتخاذ قرار الاستثمار،

2- 2 الحكم الراشد: كنتيجة حتمية لفشل سياسات الاصلاح في الدول النامية، تبنى البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد في الثمانينات، من أجل إقران الاصلاح الاقتصادي بالجناح الأخر المرتبط به والملازم له وهو الاصلاح السياسي المؤسسي ، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون، الكفاءة، والفعالية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة[2].

3- المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح ثقة والضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي المباشر ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي ، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع وذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي[3]:

ـ الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة لقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها لاستغلال الموارد الطبيعية.

1عمر صقر ،مرجع سبق ذكره،ص103.

2مدحت محمد ابو النصر،الحكمة الرشيدة في ادارة المؤسسات عالية الجودة،المجموعة العربية للتدريب و النشر،1،القاهرة،ص41

3 Wei ;Y,and Lui,X.,FDI in CHINA « determinants and impact »,EdwardElgar,UK,p41.

ـ مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.

ـ حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

ـ الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي تؤثر على السياسات الاقتصادية وتنعكس بالضرورة على ما يقرره المشرع.

4ـ المحددات الإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر:[1]

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية عادية للاستثمار واهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والاداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري:

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[2].

ثانيا: مكونات المناخ الاستثماري

1ـ المناخ السياسي: يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال ، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها كالأتي [3]:

- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية .

2ـ المناخ الاقتصادي: يمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط مشروعه وهي كالاتي:

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص.22.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997 ص.390-.391

- مدى ملائمة البنية التحتية ومدى صلاحيتها
- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة
- منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القدرة الشرائية ، ودرجة حرية الدخول للمشروعات .
- مرونة السياسة الاقتصادية المالية و النقدية ، خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعرا الصدق ومدى ثبات واستقرارها وهو ما يتم به المستثمر.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التوصيلات الائتمانية .
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بعد ادني خمس سنوات .

3ـ المناخ الاجتماعي والثقافي: يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرر ذلك من خلال :
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة .
- القيم الأخلاقية والاجتماعية الدينية .
- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية .
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين .
- درجة الكثافة السكانية ، توزيعيا ومستوى ظروف معيشة السكان .

4ـ المناخ القانوني: وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار(قانون الاستثمار، قانون العمل ، قانون الجمارك ، قانون التجارة ، قانون حماية المستهلك ، الحوافز والضمانات ، الامتيازات ، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، البيروقراطية ، قانون الإشهار).

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز إعفاءات جمركية وضريبية، بالاضافة الضمانات ضد مخاطر اقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة .

ثالثا: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

تمثل المؤشرات معطيات رقمية صادرة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة بهدف تحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما. وهو ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استنادا إلى ترتيب هذا البلد في هذه المؤشرات، ومنها:

1- مؤشر الحرية الاقتصاديةFreedom Economic Of Index

يصدر هذا المؤشر معهد هيريتاج Heritage بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنالWall Street Journalمنذ العام 1995 ،ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل:

السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية و وجود الحواجز الجمركية، وضع الإدارة المالية بموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات ، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد،

السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء[1].

وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

2- مؤشر التنافسية العالميةIndex Competitiveness Global

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. وينقسم إلى مؤشرين هما: مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المدى المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال التنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة، في تحقيق التنافسية. ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ثماني عوامل هي: درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، وضع المؤسسات، ويمنح المؤشر أوزانا متساوية[2].

3 -مؤشر التنمية البشرية Index Development Human

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي[3]:

طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و85 سنة، المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين % 0و100%؛ مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (80 %أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة(من 50 %إلى 79 (%وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 50 .(%وتمنح هذه المؤشرات أوزانا متساوية.

4- مؤشرات تقييم المخاطر القطريةIndex Risk Country

4-1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعةPRS[4] من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG[5] منذ عام 1980لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

[1] The Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index Of Economic Freedom, http://www.Heritage.org/Index.

[2] World Economic Forum, "the Global Competitiveness Reports", http://www.weforum.com

[3] - Human Development Index, www.undp.org

[4] Political Risk Service

[5] - International Country Risk Guide

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (تمثل50 %من المؤشر المركب)، والذي يركز على درجة استقرار الحكومة وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتشار التبرعات الداخلية والخارجية وأيضا الفساد.

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25 %)ويركز على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة رصيد الحساب الجاري والميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي؛

- و مؤشر تقييم المخاطر المالية (25 %) ويركز على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمال صادرات السلع والخدمات.وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر .

2-4Euromoney Index Country Risk مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية.

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقيس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، وكلما ارتفعت 1النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات البلد[1].

3-4 مؤشر الكوفاس. للمخاطر القطرية Coface Index Country Risk

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين[2]:

- مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تتنوع إلى أربعة فروع من A1 إلى A .4

-مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف. D.C.B

5- مؤشر سهولة أداء الأعمالIndex Business Doing

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية) IFC) التابعة موعة البنك الدولي تقريره السنوي حول أداء الأعمال، ويحلل من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري، وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص،توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، (2011)،ص.58.

[2] المرجع نفسه، ص.59

6- مؤشر الشفافيةIndex Transparency

يصدر مؤشر الشفافية منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات المعتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل البلد للحد من الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية غير المسجلة لرصد الرشاوي والإنفاق غير المبرر.[1]

ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت بها 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء ثلاث مسوحات ل رأي حول النظرة للفساد على الأقل وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 10 ،ويعني صفر درجة فساد عالية، أما 10 فتعني درجة شفافية عالية، وما بين صفر و 10 فتعني مستويات متدرجة من الشفافية.

7- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشرInward FDI Performance and Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها للاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل[1].

وطورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي عام 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي عالميا.

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية وأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر[2]

يمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

[1] UNCTAD, World Investment Report 2001, Promoting LinKages, New York, (2001), p. 39.

[2] شريط زبيدة ،محددات الاستثمار المباشر في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماستر،ادارة مالية،جامعة عبد الحفيظ بوصوف،2018،ص22.

1ـ الحصول على مصادر التمويل : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية والضرورية لتنفيذ أي برنامج تنموي.

2 ـ نقل التكنولوجيا : توفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للتكنولوجيا للدول المضيفة من خلال جذب الأشخاص الأكفاء والخبراء والقيام بدورات تكوينية للموظفين .

3ـ خلق فرص العمل: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع النتاج الوطني المحلي ومن ثم الدخل الفردي ، وتحسين القدرة الشرائية ، وبالتالي تشجيع الاستهلاك .

4ـ تحسين وضعية ميزان المدفوعات : يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين وضعية المدفوعات من خلال فتح الأسواق العالمية لمنتجات الشركات الأجنبية في الدلو المضيفة.

5ـ التخفيض من حدة الاحتكار الوطني : تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية يساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني .

6ـ زيادة الاستهلاك: فقيام المستثمرين الأجانب بتنفيذ مشاريعهم في الدول المضيفة يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفر العديد من السلع الاستهلاكية ، وهو ما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية .

7- تحقيق التنمية الاقتصادية : فالحصول على مصادر التمويل ، نقل التكنولوجيا ، خلق فرص عمل ، تحسين وضعية ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة الاحتكار الدولي كلها عوامل تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في البد المضيف .

المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر [1]

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

1ـ تحويل الأرباح إلى الخارج : يمكن الاستدلال على مدى ضخامة الأرباح إذا تم اخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

- حجم أرصدة رؤوس الأموال التي تستثمرها الدول المتقدمة في الدول النامية .
- ارتفاع الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الاستثمارات الموجودة في الدول النامية
- ارتفاع معدلات الأرباح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية .

2ـ مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا : عادة ما يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل مدفوعات باهظة مقابل استخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص الفنية ، وكذلك المرتبات المرتفعة للخبراء والفنيين الأجانب المرافقين للمشروع .

[1] شريط زبيدة ،مرجع سبق ذكر،ص25.

3ـ ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية : عادة ما تلجأ البلدان النامية في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات تكلفة تتمثل في ضياع موارد متحملة كان من الممكن لتلك الدولة استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية .

4ـ ارتفاع معدلات التضخم : يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق سلع جديدة وكنتيجة لضعف مرونة الإنتاج في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الطلب على هذه السلع ، مما يؤدي على حدوث اختلال وارتفاع معدل التضخم .

المطلب الثالث : حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سعيا من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقديم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين، غير أن الإفراط والمغالاة في تقديم الحوافز قد يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الدول المضيفة، وبالتالي تبقى مسألة نجاح منح الحوافز في تحقيق أهدافها مرهونة بالسياسة التي تضعها الدولة المضيفة في هذا المجال.

ويقصد بالمحفزات أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها ، تمنحها الحكومة لشركة أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم وتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة ، وعليه سنتطرق إلى مختلف المحفزات وسياسات منحها مع تقييم مدى فعالية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أولا: أنواع الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من الحوافز المقدمة من قبل الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، تتمثل فيما يلي:

1ـ الحوافز التمويلية: وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط مسيرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع ، وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة وغيرها ، لكن الملاحظ أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذه الحوافز لافتقارها لتلك الموارد في حين نجدها متوافرة في الدول المتقدمة مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2ـ الحوافز المالية : ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلا ت الضرائب

الجمركية على الصادرات ذ، وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل[1] .

3ـ الحوافز الأخرى : تشمل المعاملة التفضيلية التي تمنح للشركات الأجنبية من خلال السماح بتحويل جزء من الأرباح أو جزء من رأس المال إلى الخارج ، أو تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية ، مثل تنفيذ إدارة المشروع ، توفير المواد الخام، الإرشاد بخصوص عمليات الإنتاج والتسويق، المساعدة في التدريب، أو من خلال تزويد المستثمرين بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار اقل من أسعارها التجارية أو منحها معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية، أو منحها مركز احتكاري في السوق بالنسبة لمن يرغب في ممارسة نفس النوع من النشاط أو قد يكون في صورة الحماية من منافسة الواردات ، كم قد تقوم بعض الحكومات بإعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من تطبيق قوانين العمل المحلية.

ثانيا: سياسات منح حوافز الاستثمار

الحوافز والتسهيلات والإعفاءات ماهي إلا تكلفة يتحملها الاقتصاد المحلي وخاصة الميزانية العامة له، وبالتالي يجب ربط تلك السياسات بقطاعات معينة تتمتع بها الدولة بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة ، وقد أثبتت دراسات معينة أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة هي أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل القطاعات والصناعات ، بما في ذلك تلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة تنافسية.

ولعل من ابرز الأمثلة على أنواع السياسات والضوابط التي وقعت في معظم الد ول المتقدمة وعدد من الدول النامية مايلي[2]:

1ـ سياسات التميز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس مثل:

ـ مدى إسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة أو النائية أو منح التسهيلات للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن نظيرتها في مجال الاستثمار في الخدمات أو الأنشطة التجارية، كذلك نفس الشيء ينطبق بالنسبة للمشروعات للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات.

ـ مدى مساهمة المشروع في خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.

ـ مدى مساهمة المشروع في زيادة تدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.

ـ /مدى جدة أو حداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

2- السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين أداء المشروع الاستثماري، وهذه السياسات تعني بل وتشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها إما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله أو بعد بدء مرحلة التشغيل بالفعل ، ومن الممكن أيضا أن يتم الربط بين السياسات من النوع الأول وهذا النوع من السياسات في وقت واحد .

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،مرجع سبق ذكره،ص213.

[2] عبد السلام ابو قحف،مرجع سبق ذكره،ص.529

خاتمة الفصل الأول

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ، وتعطي صاحبها حق التملك وإدراة المشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أساليب هذه الظاهرة ، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة لإنعاش اقتصادها، ومن اجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني:

الإطار الفكري لتطورات التجارة الدولية

مقدمة الفصل الثاني

يعد التبادل التجاري بين الدول ، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية ، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية ، فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

يعتبر هذا الفصل تقديما للتجارة الخارجية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداءا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى التوجهات الحديثة .

بالاضافة إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من الجانب النظري وذلك من خلال النقاط التالية :

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الجانب النظري)

المبحث الأول : ماهية التجارة الدولية

تمثل التجارة الدولية العصب المركزي في اقتصاديات دول العالم ، ومع هذه الأهمية ، فقد مرت النظرية الاقتصادية التي قامت بدراسة التجارة الدولية، ومن خلال ذلك ، نقدم في هذا البحث الإطار النظري للتجارة الدولية وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في الاقتصاد العالمي ، باعتبار التجارة الدولية وسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية، والتطرق كذلك بشكل عام للنظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية ، وكذا مكاسب التجارة الدولية .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من المظاهر الأساسية في تحديد الأسباب التاريخية للتخلف الاقتصادي في دول العالم ، حيث أن الهيكل الحالي للسلع المصدرة من طرف هاته الدول ، مرتبط بالتبادلات الاقتصادية التي كانت تقوم بها الدول المتقدمة .

أولا: تعريف التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية عمليات التبادل التجاري للسلع و الخدمات ، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول ، للتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري، وتتحقق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول ، وفي نطاق الأقاليم الجمركية والمناطق التجارية الإقليمية.

ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم على[1] :

- الصادرات والواردات السلعية المنظورة
- الصادرات والواردات الخدمية غير منظورة .
- الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

تعرف التجارة الدولية على أنها:" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم الثالث للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول ".[2]

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف يوقع الكثيرين في خطأ شائع وهو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية ، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول، بينما اصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة.

المفهوم العام التجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة(انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات

[1] سامي عفيف حاتم،قضايا معاصرة في التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية،ط1،2004،ص33..

[2] فيروز سلطاني،دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2013ص3.

اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة ، وقد تتحول التجارة الدولية إلى داخلية ، مثل ما حدث في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أهمية وأهداف التجارة الدولية

1ـ أهمية التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في دعم اقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول المتقدمة والدول النامية ، من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة للتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية للتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، إلى الحد الذي أصبح فيه الاعتقاد سائدا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح الخارجي ، وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الدولية وانسياب السلع والخدمات والعمالة .

ويمكن توضيح أهمية التجارة الدولية من خلال النقاط الآتية :

- التجارة الدولية تعتبر الوسيلة الوحيدة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني ونحو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل، والتوسع في إنتاج السلع والخدمات مع مراعاة الاحتياجات والمشاغل الذاتية للبلدان الأعضاء في الاتفاقية على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية لديها.

- إن أهمية التجارة الدولية تكمن في حسن استغلال للموارد وذلك من خلال ما تمنحه لتصريف الإنتاج والحصول على دخل يساهم في شراء معدات تزيد من كفاءة الإنتاج ، فالتجارة الدولية يمكن أن تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة ، وهذا ما يعود على البلدان بالمنافع الكبيرة ، وهي تساهم في دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.[1]

- كما تعمل التجارة الدولية على إعادة توزيع الدخل من خلال عملية الاستيراد والتصدير والإنتاج ، فتعمل على تغير الهيكل وتركيب هذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك ، وتعمل كذلك على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج.

- وتعد أيضا التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدما أو ناميا فهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختبارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[2]

[1] السيد محمد السريقي،اقتصاديات التجارة الخارجيةمؤسسة الرؤية للطباعة و النشر و التوزيع،جامعة الاسكندرية،2009،ط1،ص8.

[2] يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر،الجزائر،2010،ص11.

2ـ أهداف التجارة الخارجية :

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الأتي[1] :

ـ الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج : إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية ، والعكس صحيح ، إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في النتاج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

ـ استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما ، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، غذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل ، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية .

ـ إحلال الواردات ، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة ، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة ، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا ، إلا انه يساعد على ترويج السياسة التجارية ، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة .

ـ نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة .

ـ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ـ دراسة موازين المدفوعات للدول ، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

ـ دراسة السياسات التجارية من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك .

ـ دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة .

ثالثا: التفرقة بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية

التجارة الدولية تختلف عن المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة وبالذات التجارة الداخلية منها، بما يلي:

ـ صعوبة حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج عند انتقالها عبر الحدود بين الدول ، وهذه الصعوبات مرتبطة بمعوقات عديدة ومتنوعة منها الصعوبات الاجتماعية ، والصعوبات السياسية ، وبعضها صعوبات ذات طبيعة فعلية وواقعية وبالشكل الذي يعيق الحركة وانتقال للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول.

ـ إن التجارة الدولية تتم في إطار علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي ، ومن ثم فإنها تعتبر احد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات الذي يتضمن علاقات الاقتصاد مع العالم الخارجي، حيث يشمل فيه مايتحقق للدولة وما يستحق عليها في علاقتها الاقتصادية مع الخارج بما في ذلك التجارة الدولية ، وهو الأمر الذي تختلف فيه التجارة الدولية عن التجارة الداخلية وتبرز معه أهمية التجارة الدولية في سوق المدفوعات وتأثيرها عليه سلبا أو إيجابا .

[1] نبيل حشاد،العولمة و مستقبل العالم العربي،دار ايجيللنشر،مصر،ط1،2006،ص107.

-اختلاف عملات الدول، واختلاف الأساس الذي يتم الاستناد إليه في تحديد هذه العملات ، أي أسعار صرفها، وهو الأمر الذي يفرز معه العديد من الصعوبات والمشكلات التي تعارض التجارة الدولية قياسا بالتجارة الداخلية.

ـ اختلاف الموارد الاقتصادية عموما والموارد الطبيعية خصوصا بين الدول ، ومن ثم اختلاف هذه الدول في ما يتاح لها من قدرات تتمثل بوفرة أو ندرة الموارد هذه، وتأثير ذلك على ما يتم إنتاجها لديها من سلع وخدمات ، ونوع إنتاجه وتكاليفه، وهو ما ينجم عنه وجود اختلاف بين أسعار السلع والخدمات وجودتها ، ومن ثم قدرتها التنافسية نتيجة لذلك ، وهو ما يمثل اختلاف بين التجارة الداخلية الحاجة إلى إنتاجها.

ـ اختلاف الدول في مستويات ودرجات تطورها الاقتصادي،؟ وما ينجم عنه من اختلافها في درجة استخدامها لمواردها ودرجة تقدمها في هذا الاستخدام ، وهو ما يؤدي إلى اختلاف كلفة إنتاجها ، ومن ثم اختلاف أسعار السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها ، واختلاف قدراتها التنافسية المرتبطة بذلك ، وهو الأمر الذي يقضي معه إتباع سياسات التجارة الدولية لا تقضي التجارة الداخلية الحاجة إلى إتباعها.

ـ اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وطبيعة المؤسسات الاقتصادية والذي ينجم عنه اختلاف الإجراءات التي تتخذها الدول في توجيه نشاطاتها الاقتصادية وفي تنظيم عملها ، وهو الأمر الذي يؤثر بالضرورة على تبادل السلع والخدمات التي تتم من خلاله التجارة الدولية في حين تناسب التجارة الداخلية لقيام بمثل ذلك .

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية ، محدداتها والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية ، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية ، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة ، إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل امثل ، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الدولية في العناصر الآتية [1]:

ـ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة ، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا .

ـ تفاوت التكاليف ، وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج للسلعة في دولة ما ، وذلك من خلال تحقيق وفرات الحج، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

ـ اختلاف المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج من دولة إلى أخرى ، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالمية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا.

[1] جامع احمد، اقتصاديات التجارة الخارجية،دار الميسرة ،عمان،الاردن،ط2002،1،ص16-17.

ـ السعي لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية ، بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا ، والسعي أيضا لزيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الدولية ، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا ، وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

ـ اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفاضل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة سيعود للحصول على السلعة ذات المواصفات العالمية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.

ـ الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتعلقة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة والمتاجر بها عالميا.

ثانيا: محددات التجارة الدولية :

يمكن تحديد أربع اتجاهات رئيسية في مجال الكشف عن المحددات الرئيسية لهيكل التجارة الدولية وهي على النحو التالي[1]:

1ـ الاتجاه الأول : وهو الاتجاه الذي سطره ادم سميث في كتابه عن ثروة الأمم، حيث أكد على قانون النفقات المطلقة كمحدد رئيسي وهام لقيام التجارة بين الدول وفي هذا الشأن انتهى ادم سميث إلى التأكيد على أن هيكل الصادرات السلعية يتكون من قائمة السلع التي تنتجها الدولة بنفقات مطلقة اقل، أي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات مطلقة أعلى ، أي تعاني في إنتاجها من تخلف مطلق.

2ـ الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي رسم معالمه ديفيد ريكاردو حيث ارتأى أن قاعدة النفقات المطلقة الصحيحة في حالة تفسيرها ظاهرة التبادل الداخلي ، في حين أنها غير صالحة لتفسير هيكل التجارة الدولية السلعية ، وان الأمر إلى يحتاج إلى قادة جديدة أطلق عليها قانون النفقات النسبية ، وطبقا لهذه القاعدة فإن اختلاف النفقات النسبية يعد الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل الدولي السلعي ، وأن تساويها يؤدي إلى انعدام الدافع أو الحافز لقيام هذه الظاهرة .

وتأسيسا على ذلك ، تقوم التجارة الدولية السلعية استنادا إلى قاعدة اختلاف النفقات النسبية ، على أن يتشكل هيكل الصادرات السلعية من قائمة سلع التفوق النسبي ، أي القائمة التي تنتجها قبل قيام التجارة بنفقات نسبية اقل ،وبنفس الطريقة يمكن القول أن هيكل الواردات السلعية يتكون من القائمة السلعية التي تنتجها الدولة قبل قيام التجارة بنفقات نسبية أعلى ، أي القائمة التي تعاني الدول في إنتاجها من تخلف نسبي.

3ـ الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الذي نسج خيوطه الاقتصادي المعروف مايكل بوتر من خلال تحليله وتأصيله لقاعدة الميزة التنافسية ، التي تشير إلى تمتع إحدى الدول بوفرة في احد عوامل الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال، الأرض)، وتحويلها إلى فكرة الميزة النسبية ، لكي تعبر عن تمتع إحدى الدول بميزة في أنتاج

[1] سامي عفيف،مرجع سبق ذكره،ص42.

سلعة معينة ، من خلال قدرة عناصر الإنتاج الحديثة (التكنولوجيا ، رأس المال الإنساني) على الانتقال بين الدول ، وإحداث التبادل الدولي.

وتأسيسا على ذلك فإنه يمكن القول أن هيكل التجارة الدولية السلعية يتحدد في ضوء قاعدة الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في إنتاج وتصدير قائمة السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة ، في حين يتشكل هيكل الواردات السلعية من قائمة السلع التي تفتقر الدولة في إنتاجها إلى أي عناصر للتميز التنافسي ، نظرا لعدم تمتع الدولة بوفرة في عناصر الإنتاج الديناميكية، أي التطور التكنولوجي ورأس المال الإنساني.

ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية :

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية ، ومن أهم هذه العوامل نميز[1]:

1- انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى : والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة .
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة .
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة : مثلا هجرة الفلاحين من اجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة .
- العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية .

2- رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع .
- سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع فيه قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل ، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

3- التكنولوجيات:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العالمة ويوفر الجهد، التكاليف ، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

اضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة ، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية ، الانفتاح الاقتصادي ، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية .

[1] حمدي عبد العظيم ،مرجع سبق ذكره (بتصرف)،ص28.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن والتاسع عشر حول التجارة الخارجية ، تعتبر هذه الأخيرة الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها ، من خلال القيام بعمليات التصدير والحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى عمليات الاستيراد ، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على انها تلعب دورا رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

والحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفكر الاقتصادي ، حيث يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين والداعين إلى الحرية التجارية، من خلال ذلك سنحاول في هذا العنصر عرض النظريات الداعمة لهذا الاتجاه عبير المراحل التاريخية وفقا للتطورات في الاقتصاد العالمي والأصوات المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب والبلدان ، حيث نجد من ابرز هذه النظريات :

أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية

من ابرز روادها ادم سميث "نظرية التكاليف المطلقة وتقسيم العمل" ، دافيد ريكاردو" نظرية الميزة النسبية"، جون ستيوارت ميل " نظرية القيم الدولية للعمل"، حيث يرجع معظم الاقتصاديين إلى أن بدايات الظهور لهذه النظرية كان في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن العشرين ، مع ظهور أفكار ادم سميث في كتابه " ثروة الأمم" اذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحا أنها تهدف إلى الاستفادة من مزايا تقسيم العمل المؤدي إلى توسيع حجم السوق ، ويرى أن الحرية التجارية تستهدف معنيين، المعنى الأول وهو حرية التجارة بين الدول ، والمعنى الثاني وهو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدولة مع مستعمراتها، وذهب إلى القول بان نقطة البداية لعملية التنمية تتمثل في تقسيم العمل ، لذلك فإن كلا طرفي التبادل سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة منها عن طريق التجارة .[1]

لكن بالرغم منة هذا التحليل إلا ان قصوره عجل من مجيء ديفيد ريكاردو أين تمكن من الإجابة على السؤال في نظريته التي بين فيها أن قيام التبادل التجاري [2] يتم على أساس الاختلاف في التكاليف النسبية وليس التكاليف المطلقة ، وان الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصيص الدولي في مجال المبادلات التجارية الدولية وذهب ريكاردو أيضا إلى أن التجارة الحرة تساعد على التراكم الرأسمالي الذي يؤدي إلى زيادة الربح حال استيراد منتجات بأسعار منخفضة ، بالرغم من أن ذلك في البداية يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال وأجورهم.

اعتبارا للإسهام الكبير الذي قدمه ريكاردو ا في مجال التبادل الدولي إلا أنه اهمل الاسعار و القيم النسبية للسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي بالإضافة إلى انه لم يأخذ بعين الاعتبار العامل النقدي وتأثيره على السعر وبالتالي نفقات الإنتاج، ومنه لا يمكن التأكد فعلا من أن التخصص الدولي قد تم فعلا على أساس المزايا النسبية ، حيث لا يمكن معرفة النفقات ومقارنتها على المستوى الدولي، وكتتمة للأفكار

[1] زواد عز الدين ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي، مالية و تجارة دولية ،جامعة مستغانم 2020-2021،ص24

[2] جامع احمد،العلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة العربيةّ،القاهرة1979،ص56.

التي قدمها ريكاردو استكمالا للنقص الذي اعتراها جاءت نظرية "جون ستيوارت ميل" حول القيم الدولية حيث أكد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي والدولي ، كما أشار إلى فكرة معدل التبادل الدولي من خلال الاختلاف في قيم كل من الصادرات والواردات وبالتالي فان ستيوارت ميل يرى أن الكسب والنفع من التجارة يتوقف على عاملين هما حجم الطلب المتبادل في كلا البلدين، إضافة إلى مرونة هذا الطلب وعليه فان الفكر الكلاسيكي أكد على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال الاعتقاد بضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة ، وان التوازن يحدث بفعل اليد الخفية في الأسواق الحرة والمنافسة الكاملة، كما أن التراكم الرأسمالي المحقق من خلال الفوائض الحاصل عليها من الأرباح المحققة والناتجة من زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

حيث تعد من ابرز الإسهامات التي وردت في هذا الاتجاه إسهامات كل من هكشر و اولين من خلال نظرية توافر واختلاف نسب وكثافة عوامل الإنتاج ، فبالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد المدرسة الكلاسيكية إلا أنها و اجهت النقد وذلك لان المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج ساكن اي ستاتيكي قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة ، إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة .

و لتفادي النقص الذي وقعت فيه النظرية السابقة و تعديله جاء كل من الاقتصاديين هكشر و اولين ليتناولوا و ليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الانتاج (الارض ، العمالة، راس المال) و اثارهما على التخصص الدولي .و بالتالي فان هذا الاتجاه الجديد حاول الاجابة على نقطتين على قدر كبير من الاهمية، حيث تتمثل الاولى في شرح و تحليل اساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشتركة في الانتاج (الاثر الانتاجي)و الثانية في تحديد الاثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل او على عوائد عناصر الانتاج المشاركة في التبادل الدولي (الاثر التوزيعي).

لكن بالرغم من أهمية الطرح الذي جاء به كل من مكشر – أولين من خلال نظريته إلا انه لم يمنعها من الانتقادات ، فمما يذكر منها بشكل رئيسي هو إغفالها للاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج ، إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة ، كما أهملت النظرية المسار التاريخي لعملية التخصص وتقسيم العمل.

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الدولية [1]

ظهر هذا الاتجاه كتيار جديد يقوم بتفسير نظرية التجارة الخارجية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيها خلافا للتحليل الساكن الذي قدمته النظريات السابقة، وهو يعمل على الاستعانة بأساليب والأدوات العلمية متجاهلا الفروض غير الواقعية التي طرحتها هذه النظريات ، ومن بين هذه النظريات نجد نظرية ستيفان ليندر والتبادل الدولي، نظرية فرنون ودورة حياة المنتج ، نظرية بوسنر ونظرية جونسون والديناميكية للتبادل الدولي ، وهذه النظريات جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي ،

[1] هني احمد ،اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1993.ص63.

عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث والتطوير وأهميتها بالنسبة لقطاع التجارة الدولية وهي بذلك تعد أكثر واقعية في تفسيرها للظواهر في الاقتصاد العالمي ونمط التجارة الدولية .

تزامنا مع الأفكار التي طرحها هذا الاتجاه في نهاية السبعينات من القرن الماضي تيار حديث تبنى مجموعة من الأفكار تضمنت نقضا لبعض الفروض الأساسية التي اعتمدت عليها النظريات السابقة ، ومن بين الاقتصاديين في هذا الاتجاه نجد" كور كمان" ،"دكست ونورمان" بالإضافة إلى "لانكستر وهيلمان" وغيرهم ، ومن بين نقاط الاختلاف بين هذا الاتجاه والنظرية التقليدية والتقليدية الحديثة الخاصة بالسياسة اللازمة للتنمية الصناعية والتأثير اللاحق على النمو[1]، حيث أن الحوافز المحايدة والحرية التجارة لا تقود بالضرورة إلى النتائج التي تتبناها النظرية التقليدية ، وبالتالي فإن الاستفادة في ظل هذه الظروف الواقعية تكون عن طريق ارتفاع الأجر الحقيقي وإنتاج السلع من وفرة الحجم وخفض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية

من المتفق عليه أن للتجارة الدولية تأثيرا على مسار تنمية الدول ، وفي هذا السياق ذهب العديد من المفكرين وعلى رأسهم المدرسة التجارية إلى ضرورة تقييد التجارة الدولية كوسيلة لحماية الدول لاقتصادياتها .

المطلب الأول: ماهية سياسات التجارة الدولية

من خلال هذا المطلب يتم تحديد تعريف سياسات التجارية وكذلك أهميتها في اقتصاديات دول العالم.

أولا: تعريف السياسات التجارية

السياسات التجارية هي عبارة عن مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة لتغيير في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمين على أرضها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج.[2]

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسات التجارية الدولية إلى تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي الدول مع تحقيق التوازن الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف نذكر من بينها[3]:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات .
-حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
-حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
-تشجيع الاستثمار من اجل التصدير بإقامة مناطق حرة.

[1] هني احمد ، مرجع سبق ذكره،ص51.
[2] يوسف مسعداوي ،مرجع سبق ذكره،ص11.
[3] عادل احمد حشيش،اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،مصر،2002،ص41.

-زيادة العمالة.و التشغيل في الاقتصاد الوطني.
-حماية الصناعات الناشئة لكي يتوقع لها مستقبلا.
-إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.

ثالثا: العوامل المحددة نحو الحرية أو الحماية

هنالك عوامل عديدة تحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسات الخارجية نحو الحماية أو التحرير، والواقع العملي لهذه المذاهب، يشير إلى انه ليس هناك دول تتبع بصراحة مذهبا دون أخر، كما نجد أن معظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا بين المذهبين (الحرية والحماية)، ولكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات الدول، ومن بين العوامل التي تحكم في اختيار سياسة الحرية أو الحماية ، نذكر مايلي[1]:

1ـ النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدولة السيادية : يحدد النظام الاقتصادي السائد في أي بلد بالعلاقة وبالنسبة بين القطاعين العام والخاص من حيث ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها وذلك بالاعتماد على مؤشرات الاقتصاد الكلي والدخل الوطني، لتشغيل القوى العاملة ، وتكوين رأس المال الثابت،..الخ، وترتبط تركيبة النظام الاقتصادي واستمراره بالفلسفة السيادية التي تقود الدولة المعنية، وعليه فإن النظام الاقتصادي الذي يرتبط مصيره بالفلسفة السياسية للدولة هو الذي يحدد التوجهات الإستراتيجية للسياسات الخارجية بين الحرية أو التقييد.

2ـ مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات التنافسية الذاتية على المبادرة والابتكار: أن الجهاز الإنتاجي في بلد ما وبكافة مكوناته البشرية والتكنولوجية يمكن أن يصنف حسب استجابته لتغيرات الطلب في الأسواق المحلية والدولية إلى مستويات أو معدلات متباينة من المرونة، والتي تحدد بدرجة تدفق السلع والخدمات والموارد والمعلومات فيما بين أجزاء الاقتصاد وضمن علاقاته الهيكلية ، فكلما ارتفعت درجة هذا التدفق ازدادت مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالمقابل كلما تراكمت المخزونات في مجالات متفرقة وشبعه منعزلة عن بعضها ازدادت جمود الجهاز الإنتاجي، وعليه فإن الاقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بمرونة عالية في أجهزتها الإنتاجية تعمل في إطار استراتيجي لتحرير حركات السلع والخدمات والموارد والمعلومات من كافة المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية، وبالمقابل فإن الاقتصاديات النامية التي تعاني من جمود أجهزتها الإنتاجية فإنها شديدة الحذر من تحرير التبادل الدولي، وأنها تعمل دائما على دعم الصناعات المحلية من خلال زيادة قوائم استثنائية من الإعفاءات الجمركية ، وهنا كلما زاد عجز الميزانية العامة وتراكمت الديون الخارجية فإن البدان النامية تتمسك أكثر بسياسات الحماية .

3ـ درجة حساسية الاقتصاد المحلي تجاه تغيرات القطاع الخارجي: تبرر حساسية الاقتصاد على تجاه التغيرات التي تحدث في القطاع الخارجي نتيجة لاندماج هامشي لهذا الاقتصاد ، الذي يعاني من ... الهيكلي بمركز أو مراكز معينة في الاقتصاد العالمي ، وتعتمد درجة هذه الحساسية على الأهمية النسبية لحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات في كل من الاستثمار والتشغيل والدخل والأسعار ، وهنا كلما

[1] نفس المرجع ،ص 138.

ارتفعت درجة الحساسية ازدادت مخاوف صانعي القرار من الانفتاح أكثر على الاقتصاد الدولي ومن تحرير التعاملات التجارية.

4ـ تطور المعلومات ومدى انتشارها : أسهم تطور المعلومات وانتشارها السريع في تكريس الثقافة في المعاملات الاقتصادية الدولية ، وهذا ما كشف كثيرا عن مزايا وعيوب هذه التعاملات وعلى امتداد ساعات اليوم ، حيث يمكن متابعة تقلبات الأسعار، والكميات والأنواع لمختلف العروض المتنافسة وتقدير تغيرات الطلب العالمي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية .

في ظل هذا التطور ارتفعت حالات التأكد فانخفضت مخاطر التجارة الخارجية ، وبالتالي صار التوجه نحو تحرير التبادل على المستوى العالمي أمرا مقنعا لدى كافة البلدان ، ولهذه الظاهرة تأثير مزدوج فمن ناحية تدفع البلدان لمبتكرين إلى تأكيد أساليب ووسائل الحماية ، ومن ناحية أخرى تحفز البلدان على زيادة تبني سياسة الحرية أو الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي.

5ـ الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية : إن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية GATT ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة WTO فقد أسهمتا في دعم سياسة التحرير التجاري من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، التي اختلفت تماما عن المفاوضات الثنائية ومباحثات الأروقة المغلقة من حيث السماح بكشف الأوراق على طاولة الحوار وأمام أنظار ممثلي الدول الأعضاء ، وكذا المؤسسة المبنية على أصول تشريعية ، حيث أن هناك تنظيمات تولدت من المفاوضات المتعددة الأطراف وبناءا على قواعد مبادئ وترتيبات تمت المصادقة عليها رسميا من قبل السلطات التشريعية المعتمدة في البلدان الأعضاء.[1]

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الدولية

أولا: سياسة حماية التجارة الدولية

رغبة الدول في تحقيق مصالحها على حساب دول أخرى، هو الذي دفع بعض الدول إلى اعتماد سياسة تقييد التجارة الخارجية ، بدرجة أو بأخرى ، فقد ظهرت نظريات حماية التجارة الخارجية في نفس الوقت التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة ، وأصبح من أهم الأمور المعروفة في مجال التجارة الخارجية هو قيام معظم الدول بالسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لرقابتها.

1- مفهوم سياسة الحماية التجارية: يقصد بسياسة الحماية التجارية على أنها " تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنن دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد اتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها ، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين

[1] هني احمد ،مرجع سبق ذكره،ص6.

المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية ، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم فقي تجارتها مع بقية دول العالم " [1].

يمكن تعريفها أيضا على أنها " الإجراءات والأساليب التي يمكن من خلالها الحد من المنافسة الأجنبية بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ، وذلكم عن طريق فرض رسوم جمركية ، أو مختلف القيود الكمية (حصص الاستيراد ...) أو التنظيمية والفنية مما يؤدي إلى تقليل حجم الواردات ".

تعرف أيضا بأنها" نظام اقتصادي يعمل على حماية التجارة والصناعة من خطر المنافسة الأجنبية وذلك بفضل التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة" .[2]

يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها تبني الدولة مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنقذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية ، وذلك بتقييد حرية التجارة بإتباع أساليب حمائية خلال فترة زمنية معينة مما يوفر الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

2-حجج مذهب الحماية التجارية : يستند أنصار الحماية إلى حجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليس المعيار الوحيد تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الخارجية أو تحريرها من القيود ، أما الحجج غي الاقتصادية تعترف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار الحرية ، ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ، إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال ، ومن بين هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة ، كحماية نشاط الزراعة ضد المنافسة الأجنبية ، وحماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية [3].

1-2 الحجج غير الاقتصادية : تتلخص أهم الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة فيما يلي:

ا- الدفاع والأمن : وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض القيود على التجارة الخارجية ، فحتى آدم سميث أبو اللبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج من مبدأ حرية التجارة عندما كتب يقول " الدفاع أكثر أهمية من الثروة" فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها عدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها .

ب- المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية : يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على - الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية ، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية ، وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية ، وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية ، فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الكائن في مركز قوة لفرض

[1] هني احمد ،مرجع سبق ذكره، ص10

[2] عادل احمد حشيش،مرجع سبق ذكره،ص53.

[3] عادل احمد حشيش،مرجع سبق ذكره،ص54.

شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بل قد تمتد خطورة الأمر أيضا إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها .

ج- حماية القطاع الزراعي : يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاع هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة ، وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين ، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة .

د- الدين والخلاق : قد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته ، فتمنع هذه التجارة ، كتجارة الخمر والمخدرات في البلدان الإسلامية .

2- الحجج الاقتصادية للحماية : بالإضافة للحجج غي الاقتصادية التي ساقها مؤيدو الحماية ، والتي تم التطرق لها فقد ساقو عددا من الحجج الاقتصادية ، وهي حجج ليست من أساس نظري وحيد ، بل تشمل جوانب مختلفة نذكر منها :

ا. حماية الصناعة الناشئة : تعتبر من أهم الحجج ، ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر في أوربا وأمريكا ومازالت تستخدم في دول العالم الثالث، حيث تتلخص هذه الحجة في أنه يجب حماية الصناعة الناشئة فيها، عن طريق فرض الرسوم الجمركية ، وذلك لكي يكتمل نموها وتستطيع الصمود في وجه منافسة الصناعة الأجنبية البالغة ، ولاشك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة ... الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها مسبقا، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها فيلا ميدان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها في كافة الأسواق، رغم ذلك فإن هناك انتقادات لهذه الحجة وأهماه صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية .

ب ـ معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخصة : الحماية تشجع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة كمياته الإنتاجية ، مما يساعد على تجنب خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل ، وستحقق لحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، أزمات البطالة قد يقترح تقييد الواردات وتشجيع الأنشطة البديلة لها لاستيعاب القوى العاملة ، وتعتبر حجة العمالة الرخصة أكثر الحجج شيوعا لغرض الحماية ، ومؤيدو هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة حجتين كل منهما له مضمون خطير، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا أن هناك جوانب اخري يرجى أن لا تتوسع في كافة الدول وإلا انقلب أثرها للإضرار بمستوى العمالة والتشغيل فيها جميعا.

جـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن إتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية ، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها، بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها و(التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي)، ونظرا لمحدودية هذه المواد فإنها تمثل نسبة كبيرة من النتاج القومي ، ومنه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في التاج القومي، ولذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية.

د- اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار المباشر: قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر، وذلك لتجنب .... الرسوم الجمركية المفروضة ، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع الصناعة الوطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي، فيسمح ذلك زيادة الدخل ومنه زيادة الإنفاق الكلي والتشغيل ، كما يسمح رأس المال الأجنبي بتطوير فنون الإنتاج محليا ورفع كفاءتها ، ولكن يعاب على هذه الحجة أنه يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض ، ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من اجل جلب رأس المال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها ، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج.

هـ- مواجهة سياسة الإغراق : تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم ،وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم .

و- تحسين معدل التبادل الدولي: من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية ، لان فرض رسوم جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسوم الجمركية ومن ثم تحسين رفاهيتها الاقتصادية ، وذلك بغرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل .

ي - تحسين وضعية الميزان التجاري: يرى بأن الحماية التجارية تخفض من حجم الواردات ومن ثم تحسين الميزان التجاري لصالحها ولكن في الإطار الدولي، فغن خفض عجز الدولة ماهو غلا ارتفاع لدولة أخرى ، مما قد يولد ممارسة انتقامية لدول المتضررة، ولكن في نفس هذا الإطار علينا تمييز أن هناك دولا كبيرة الحجم قد تؤثر على أسعار السلع من خلال مرونة الطلب والعرض وحتى إن استوجب بعض الدول فرض قيود على التجارة الخارجية علة عكس من درجة تأثير الدول الصغيرة .

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية :

لقد كانت أراء المدرسة الطبيعية أول من نادت بتحرير التجارة الخارجية ، لأن في ذلك مصلحة للجميع ، وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث وديفيد ريكاردو ، وذلك وفقا للمقولة الشهيرة لآدم سميث " دعه يعمل اتركه يمر" على المستوى الدولي، حيث أكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضعية بالنسبة للدول ، فالفكر الكلاسيكي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق على المستويين المحلي والدولي، وهذا ما تدعمه وتؤكده اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ومن قبل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT وكذا برامج الاصلاح لصندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي .

1- مفهوم سياسة الحرية التجارية : يمكن ذكر بعض التعاريف التي تناولت سياسة الحرية التجارية في الآتي :

ـ تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها " إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات ، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء".[1]

ـ يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى حد ادني ممكن ، أو حتى منع هذا التدخل منعا باتا لان التجارة بين الشعوب حق طبيعي وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية ، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما .[2]

ـ كما تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية " بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى ".

ـ من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سياسة الحرية التجارية ترتكز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات .

يمكن التمييز بين أربع أشكال من التحرير التجاري:

ـ **التحرير من جانب واحد :** حيث تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز والقيود الحمائية.

ـ **التحرير الثاني :** يتم التفاوض بين دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتها الخارجية .

ـ **التحرير الإقليمي:** تقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم ، بحيث تحصل الدول الأعضاء على مزايا في التبادل التجاري.

ـ **التحرير متعدد الأطراف:** يتم تحرير التجارة على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها .

2ـ حجج مذهب الحرية التجارية : يدعم أنصار حرية التجارة مذهبهم بارتباط حرية التجارة مع زيادة النمو الاقتصادي، ولعل وجود سببية بين مدى الانفتاح التجاري مع تعاظم النمو الاقتصادي من أكثر الدراسات التجريبية انتشارا وشيوعا في فترة التسعينات من القرن الماضي ، وهذه الدراسات جاءت لتؤكد العلاقة الايجابية بين المكسب الاقتصادي للانفتاح والتحرير التجاري[3]، يستند أنصار مذهب الحرية التجارية على عدة حجج من أهمها :

2-1منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي: يؤكد أنصار الحرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية للسلع المناسبة للإنتاج ،

[1] عادل احمد حشيش،مرجع سبق ذكره،ص293.

[2] هني احمد ،مرجع سبق ذكره،ص.75

[3] سامي عفيف،مرجع سبق ذكره،ص109.

فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني

2-2منافع المنافسة : مناخ المنافسة يساعد على الارتفاع لمستوى الإنتاجية ، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته، وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار ، فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية ، وتؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام إنتاج أكثر تطورا وفعالية سعيا إلى زيادة الناتج وخفض النفقة.[1]

3-2 الحرية تشجع التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع ، مما يؤدي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني ، وبالتالي يضمن العالم جودة المنتجات وبأسعار اقل ، كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية من المنافسة القائمة بين المنتجين ، ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق ، فيرتقي الهيكل الصناعي بها .

4-2 الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم : تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية ، وأساس سياسة عدم إفقار، غير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام ، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات ، وبما أن التجارة ماهي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات ، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض العالم الخارجي .[2]

ثالثا : معايير تقييم سياسة التجارة الدولية

نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتبعة وهي:

1- مدى فاعلية السياسة المتبعة: من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل من سياسة تدعيم صناعات التصدير او صناعات الاحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد؟، يكون الحكم ممكنا على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

2- مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل :إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول فإتباع سياسة الحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

3- مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي: إتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على ف

4- فعالية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

[1] زينب حسين عوض الله،مرجع سابق ذكره،ص280

[2] عادل احمد حشيش ،مرجع سبق ذكره،ص146-147.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب سياسات التجارة الدولية

إن تدخل الدولة في سير حركة تجارتها الدولية أصبح من الأمور المألوفة ، إذ تستخدم الدول في تحقيق سياساته التجارية نظما وأساليب تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى إليها ، وتتضمن تلك الأدوات والأساليب كل ما يؤثر على تيار التبادل التجاري الدولي من نظم تنعكس على أسعار السلع والخدمات المتبادلة.

أولا: القيود التعريفية (الرسوم الجمركية)

يقصد بالقيود التعريفية (التعريفة الجمركية) أنها تلك القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة المقدرة عليها ، وتشتمل التعريفة على جميع الرسوم ، سواء تقررت على الصادرات أو على الواردات[1] ، بينما تعفى الصادرات من كل رسوم[2] .

وبما أن الرسوم الجمركية تفرض على السلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية ، فإنها تؤثر عليها وتتأثر بها ، فأما أنها تؤثر عليها فلأنها تعد من أهم القيود التي يمكن أن تعوق تطورها، كما أنها قد تكون عاملا من عوامل تشجيعها مثلا من خلال التعريفة التفضيلية التي يؤدي فرضها إلى زيادة معدل التبادل بين الدول والدول المعنية ، وأما أنها تتأثر بها فلأنها تعد انعكاسيا للسياسة التي تتبناها الدولة في تعاملاتها التجارية مع العالم الخارجي ، فإذا انتهجت سياسة التقييد فإنها تلجا إلى رفع أسعار ضرائبها الجمركية ، أما إن سعت نحو تحرير تجارتها الدولية فإنها تلجا إلى تخفيضها وفرضها بأسعار زهيدة .

وبصفة عامة تراعي الدول المختلفة، عند وضع هيكل التعريفة الجمركية أو تعديلها ، وفق ما يتلاءم والأوضاع المحيطة بها سوآءا كانت محلية (كالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها)أو دولية (كظروف المنافسة الدولية ، والعلاقات التي تربطها ببعض الدول ، وما تبرمه معها من اتفاقيات ثنائية آو متعددة الأطراف تتصل بتحديد المعاملة الجمركية فيما بينها)، وعلى أي حال ينبغي أن تتوفر في التعريفة الجمركية الصفات التالية :

- وجوب تناسب فئات التعريفة مع درجة المرونة السعرية للبضائع الواردة ، ففي حالة زيادة هذه الدرجة ينبغي أن لا ترتفع فئات التعريفة إلى الدرجة التي تتسبب كساد السلع المستوردة .
- تخفيف فئات التعريفة المفروضة على السلع الوسيطة الواردة ، حتى لا تؤدي زيادتها إلى تولد زيادات نابعة من قيمة المنتج النهائي ، بم ا يوجب أساسا مساعدا لنمو القوى التضخمية .
- إعفاء السلع الضرورية من الضرائب الجمركية على الواردات ، في حال استخدام النظام الجمركي كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية .
- وضوح البنود للتعريفة الجمركية ، منها لوجود اختلافات في تفسيرها لحظة الإفراج عن البضائع.

ويميز عادة بين عدة أنواع من الرسوم الجمركية ، فنجد مثلا من حيث طرق تحديد سعر الرسوم الجمركية أنها تنقسم إلى مايلي:

[1] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الجامعة الجديدة،مصر ،2006،ص131.

[2] نبيل حشاد،اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ،مصر،2000،ص112.

ـ الرسوم القيمية : وهي نسبة مئوية ثابتة من السعر تفرض على قيمة السلعة المستوردة .

ـ الرسوم النوعية : وتفرض هذه الرسوم على أساس نوع السلعة ، وتكون في شكل مقدار ثابت ومحدد من النقود على كل وحدة مستوردة من السلعة .

ـ الرسوم المركبة : هي تجمع بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية المفروضة على نفس السلعة ، حيث تفرض كنسبة مئوية على القيمة الاجمالية للسلعة المستوردة، بالإضافة إلى مقدار محدد لكل وحدة مستورة من نفس السلعة .

أما من حيث الغرض المنشود من الرسم فتقسم الرسوم الجمركية ، إلى قسمين هما :

ـ رسوم مالية : والتي يكون الغرض منها إيجاد مورد دخل لخزينة الدولة .

ـ رسوم حمائية: يكو ن الهدف منها حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية .

وتبقى الرسوم الجمركية من أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية ، لما تقدمه من دور مهم في اقتصاديات الدول ، وان كانت أهمية في الوقت الحالي قد بدأت في التضاؤل، بفعل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي أدت إلى زوال العديد من القيود الجمركية .

ثانيا: القيود النقدية والمالية :

يمكن التمييز في شأن هذه القيود والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات بين كل من تخفيض يعر الصرف، الرقابة على الصرف ، الإعانات، الإغراق .

1ـ تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل نقص في سعر الوحدة النقدية مقوما بالوحدات الأجنبية تقدره أو ترضى به الدولة ، ويترتب عن هذه العملية تغير الممركز النسبي للأسعار المحلية والأسعار الأجنبية فترتفع هذه الأخيرة ، مقومة بالعملة الوطنية ، وتخفض الأسعار المحلية مقومة بالعملة الأجنبية [1].

ومن أبز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وان كان هذا الأثر يتوقف في النهاية على درجة مرونة الطلب لتغيرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض.

2ـ الرقابة على الصرف الأجنبي

يقصد بنظام الرقابة على الصرف ، أن تضع الدولة قيودا على الكمية المحددة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات) وطالبيه (من يرغبون في الحصول عليها)، بحيث تلتزم كلا الفئتين بعرض وطلب العملات من خلا ل منافذ معينة، وذلك رغبة في كبت الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد .[2]

[1] محمد الناشد،التجارة الخارجية و الداخلية،ماهيتها ،تخطيطها،منشورات جامعة حلب،سوريا،1977،ص246.

[2] جامع احمد ،مرجع سابق ذكره،ص310.

3ـ نظام الإعانات أو الدعم

يقصد بالإعانات ، أي إجراء مالي تتخذه الحكومة يترتب عليه انخفاض التكلفة الكلية الصافية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة عن التكاليف التي كان من المتوقع أن تحقق لإنتاج نفس الكمية من المنتجات في ظل غياب مثل هذا الإجراء ، وقد تأخذ الإعانات شكل إعانة مباشرة يحصل عليها المشتري ، أو أنها تأخذ شكل إعانة غير مباشرة تمنحها الحكومة للبائع بغرض تدعيم مركزه المالي ، كما تكون الإعانات قيمية ، أي على شكل نسبة معينة من السعر ، أو نوعية على شكل مقدار ثابت تقدم على أساس كل وحدة من وحدات السلعة [1].

وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي سوآءا المحلي أو الخارجي، أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية. فالإعانة إذن نظام يشجع الصادرات، إذ يحقق للمنتجات المحلية نوعا من الحماية بغير الرسوم الجمركية .

4ـ الإغراق

يمكن تعريف الإغراق بصفة عامة على انه بيع أو تصدير السلعة بأقل من السعر المعتاد البيع به لنفس السلعة أو السلع الشبيهة داخل البلاد أو للتصدير بها[2].

و يقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بثمن مرتفع في السوق المحلية .

وينتهج المغرق سياسة الإغراق بغية تحقيق أهدافه الاقتصادية ، والتي تعد من وجهة نظره مصالح يسعى بكل وسيلة لتحقيقها حتى ولو كان ذلك على حساب ضرر غيره من المنافسين ، ومن أهمها السيطرة على الأسواق ، توسيع نطاق السوق، القضاء على المنافسين .

ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق : الإغراق العارض الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله ، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية تتمتع بالحماية، ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه ، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائد به ، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض.

ثالثا: القيود الكمية والتنظيمية

إلى جانب القيود السعرية ، فإنه توجد قيود كمية و اخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية في مجال تنظيم التجارة الدولية قصد تحقيق أهداف اقتصادية .

[1] نفس المرجع ،ص 316.

[2] محمد السويقي ،مشكلة الاغراق (دراسة مقارنة)،الدار الجامعة الجديدة ،مصر،2007،ص15.

1. القيود الكمية

تعمل القيود الكمية على تحديد الكمية السلعية التي تجتاز حدود الدولة الجمركية دخولا أو خروجا وذلك بإخضاع سلع التجارة الدولية إما لنظام الحظر أو لنظام الحصص أو تراخيص الاستيراد .

أ- نظام الحظر أو المنع :المقصود بالحظر أو المنع أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج ، ومن هنا يتبين أن الحظر يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو على الواردات والصادرات معا، وعندئذ قد يكون الحظر على جميع السلع وعلى جميع البلاد، وقد يكون جزئيا ، على بعض السلع أو على بعض البلاد ، وفي جميع هذه الحالات لا يعتبر الحظر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي، ولهذا فهو يعتبر خطر على التجارة الدولية[1] .

ب - نظام الحصص: يتم بمقتضى نظام الحصص تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة ، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية اكبر منها، ومن هنا يعتبر نظام الحصص نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها وقيمتها، وإن كان من الممكن تطبيق نظام الحصص على الصادرات أيضا ، ولكن تطبيقه على الاستيراد هو الأكثر شيوعا .

وقد فضلت الدول إتباع نظام الحصص على نظام الرسوم الجمركية للأسباب التالية :

- إن الحماية عن طريق نظام الحصص أسهل وأيسر منها عن طريق نظام الرسوم الجمركية . فاستخدام الرسوم الجمركية بكفاءة يقتضي معرفة ظروف الطلب والعرض على السلع المختلفة .

- إن الرسوم الجمركية تحتاج إلى تصديق السلطة التشريعية وهذا الأمر قد يحتاج إلى فترة قد تكون طويلة ، في حين أن نظام الحصص يقر بأمر إداري من وزير المالية أو الاقتصاد .

- أنه يمكن التوقع بنتائج الحصص بقدر كبير من الدقة ، بينما يتعذر ذلك في حالة الرسوم الجمركية .

كما أن لنظام الحصص العديد من المساوئ ، ذلك انه يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي ، إذ يترتب على التقييد الكمي إنقاص في عرض بعض السلع ، والتي قد تكون من السلع المطلوبة ، كما قد يؤدي إلى اختلال الميزان التجاري، لأن التقييد الكمي رغم تأثيره في تقليل الواردات ، قد يستتبع نقص الصادرات نتيجة المعاملة بالمثل في حركة التصدير والاستيراد على الصعيد الدولي .

ت - تراخيص الاستيراد :يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص والتصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية[2].

قد تخضع الاستيراد لنظام التراخيص فلا يسمح لتاجر باستيراد سلعة من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة يصرح له بالقيام بالعملية ، وقد يستعمل هذا النظام لفرض حصة دون الإعلان عنها فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجار، وقد يستعمل أيضا لحماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول ويكون برفض التراخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها[3] .

---

[1] عادل احمد حشيش ،مرجع سبق ذكره،243.

[2] يوسف مسعداوي،الاقتصاد الدولي،دار النهضةالعربية،مصر ،1992،ص169.

[3] عادل احمد حشيش ،مرجع سبق ذكره ،ص263.

2ـ الوسائل والأساليب التنظيمية

يمكن التمييز في شأن هذه الأساليب والتي تتعلق بالهيكل التنظيمي الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية ، بين المعاهدات والاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع ، التكتلات الاقتصادية .

أـ المعاهدات والاتفاقيات التجارية والدفع : المعاهدات التجارية عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دولة أو دول أخرى (عن طريق وزارات الخارجية عادة) يكون الغرض منه تنظيم العلاقات الخارجية فيما بينها تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط ، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم و الإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري ... الخ[1] .

أما الاتفاق التجاري فهو يتميز عن المعاهدات التجارية بأجله الأقصر وبأنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدات التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين ، وقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزراء الاقتصاد أو التجارة الخارجية .

بينما اتفاقيات الدفع فهو أسلوب ينتشر بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية ، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان ، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة المدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى.

ب- التكتلات الاقتصادية : تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية .

-منطقة التفضيل الجزئي: يتم من خلال هذه الصورة أن تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية ، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال

-منظمة التجارة الحرة :وتتميز بأنها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين دول الأعضاء ولكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج ،/ ويلاحظ في هذا الصدد أن تحرير المبادلات يقتصر على المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم احد الأعضاء ، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال مشكلة على مصدر السلعة (منشأ السلعة) والبت في مدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية [2].

[1] نفس المرجع السابق،ذكره،ص264.

[2] عادل احمد حشيش،مرجع سبق ذكره،ص269.

- **الاتحاد الجمركي** :يقصد بالاتحاد الجمركي بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد وذلك بحيث[1]:

- إزالة كافة القيود الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد ، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة .

- إقام سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه بها الدول الأعضاء العالم الخارجي ، ويتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع الأعضاء .

- مجموعة الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي ، ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات هذه الدول اتجاه بعضها الأخر.

- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي.

- **السوق المشتركة** :تشمل السوق المشتركة على شقين رئيسيين هما [2]:

- **الشق الأول** : تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ، ويغطي ذلك حركة التبادل السلعي، ويتكفل الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلبات الشق الأول من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية ، مع فرض تعريفة جمركية موحدة قبل العالم الخارجي .

- **الشق الثاني:** فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة الخاصة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال المادي+ رأس المال الانساني+ التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدلو الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها ، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق أوسع .

- **الاتحاد الاقتصادي:** وهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات ، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم تماما كالأمر فيما يتعلق بمختلف أقاليم الدولة الواحدة [3].

رابعا : القيود الإدارية والمالية

تتمثل القيود الإدارية والمالية فيما يلي:

1ـ القيود الإدارية :

تتمثل الأدوات الإدارية في الإجراءات والتعقيدات الدارية التي تتجه إلى التشدد في تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، وتعتبر القيود الإدارية من قبيل الأدوات غير التعريفية ، إذ تضعها الدولة بغرض التأثير على مبادلاتها الخارجية بالاستيراد والتصدير، وذلك لتسيير وتحقيق أهداف سياستها التجارية ، بل قد تكون هذه الإجراءات اشد خطرا على التجارة الدولية من غيرها ، ويمكن حصر أهم المجالات التيس يمكن أن تطبق فيها القيود الإدارية كالأتي:

- التعسف في تطبيق التعريفة الجمركية

[1] سامي عفيفي حاتم ،التكتلات الاقتصادية بين الاتنظير و التطبيق،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2005،ص40.

[2] نفس المرجع ،ص42.

[3] عادل احمد حشيش،مرجع سبق ذكره،ص270.

- التعسف في تقدير قيمة الواردات
- القصور في النواحي التشريعية
- تعقيدات الإجراءات الجمركية
- التعقيد وعدم البساطة في مجال التخليص الجمركي.
- الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة والبيانات المتعلقة بالتجارة والسلع .
- إتباع نظم وإجراءات عنيفة .
- تعدد الجهات الرقابية .

2- القيود المالية :

إن إحدى القضايا المهمة في المعاملات الجمركية هي عدم وضوح الرؤية في المعاملات المالية بين التاجر ومصلحة الجمارك ، وعدم التحقق من التكلفة المالية التي سوف يتحملها عن قيامه بالتخليص الجمركي على البضائع التي يستوردها واتساع مجال النزاع والتفاوض بينه وبين رجال الجمارك في محولة منه لتجنب الزيادة في تلك الرسوم[1] .

وتؤدي الزيادة في الرسوم المالية إلى ارتفاع تكلفة استيراد المدخرات اللازمة للإنتاج وغيرها من الواردات ، بما ينعكس بصورة سلبية على القدرة التنافسية للصادرات ؟، وتضم القيود المالية عدة أشكال من العوائق منها:

ـ تفرض ضرائب إضافية على الاستيراد بتطبيق عليها أجور الخدمات، وهي تستخدم لأهداف مختلفة وتأخذ تسميات عديدة مثل ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج، أجور مرافقة، ضريبة اختلاف سعر الوقود، ضريبة اختلاف أنظمة الشحن، غرامات مالية ، ..الخ.

ـ رسوم عالية تفرض للكشف على المواصفات.

ـ رسم الحجر الزراعي.

ـ رسم بدل التأمين.

ـ رسم إشعار جمركي.

خامسا: القيود الفنية أو الحديثة :

أحيانا ما تضع الحكومات اشتراطات ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات صحية وبيئية ، بل وتشجع أيضا وضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة منها، ومع هذا فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحيانا استخدامها كعوائق أمام الواردات وبالتالي تدمر التجارة الدولية، وتدور المعايير الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية والمكونات المادية والنقاط المتعلقة بالمعايير والاشتراطات البيئية ، والتدابير الصحية ، ومتطلبات التعبئة والتنظيف .

وتؤثر المعايير السابقة سواء تعلق بالمنتجات أو بالأساليب الإنتاجية على وضع الدولة التجاري، كما تؤثر أيضا على الدول الأخرى المتعاملة معها بشكل مباشر وغير مباشر، ويلاحظ انه وإن كانت الأهداف المعلنة

[1] المنظمة العربية للتنمية الادارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2006،ص15.

من استخدام المعايير السابقة لحماية البيئة ، فإنها قد توظف لتحقيق أغراض تجارية وتستخدم كأداة حمائية مقنعة ، كما أنها بلا شك تؤثر على التجارة حتى ولو طبقت للأغراض البيئية فقط .

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الجانب النظري)

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

إن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة متشابكتان تشابكا يتعذر حله سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أم على مستوى الاقتصاد الكلي وهما بذلك يؤثران على التنمية بشكل مشترك، من خلال الروابط التي تربطهما ببعضهما، أدى هذا الأمر إلى تزايد جهود الحكومات والشركات العابرة للقوميات والمنظمات الدولية ، لتأسيس إطار ذو نهد متسق لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ، حيث يكون لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر يتصل بالتجارة الخارجية ، بما آن الشركات عابرة للقوميات يهمها ما إذا كان بلدنا ملائما لإشراكه في تقسيم العمل داخل الشركة، وفي نفس الوقت يجب أن يكون للسياسة التجارية عنصر خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي توفرها الشركات العابرة للقوميات[1] .

كذلك يمكن للسياسات التجارية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة ، إن فرض تعريفة عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات ، ويعطل بذلك إجراءات حماية التجارة، كما أن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة ، لان الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب الى الاسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي بذلك تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من اجل التصدير ، لاسيما إذا كانت المداخلات المحلية مكلفة أو من نوعية رديئة ، بالمقابل فإن مستوى منخفض من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير ، فضلا عن ذلك فإن اتفاقيات التجارة الإقليمية اثر واضح على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يقدم التكامل الاقتصادي الأوروبي أفضل مثال من التحرك من علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البسيطة إلى تجارة مركبة ، إذ ارتفعت مشاركة الشركات العابر للقوميات الأمريكية واليابانية في أسواق الاتحاد الأوروبي بعد تحرير التجارة في المنطقة ، مما زاد و بالتالي من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة والتجارة داخل شبكة هذه الشركات من جهة أخرى[2].

نخلص مما تقدم إلى أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بديلا للاستيراد كليا من خلال الحوافز التعريفية مثلا ، أو موجها كليا نحو تصديره ، كما أن الجهود الرامية إلى تكامل سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية ، انما تسعى لتوفير إطار يمكن الشركات عابرة القوميات من النمو والتوسع عالميا بشكل اكبر ، في ظل البيئة الجديدة المتسمة وظهور نظم الإنتاج الدولي المتكاملة ، والتي تمثل تدفقات

[1] هارون العشي، دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية ،جامعة االحاج لخضر باتنة ،ص38.

[2] هارون العشي ،نفس المرجع سبق ذكره،ص39.

الاستثمار والتجارة شريان الحياة بالنسبة لها، لذا نلاحظ قيادة هذه الجهود من طرف الدولة المتقدمة (الأم الرئيسية للشركات عابرة للقوميات) أو المؤسسات الدولية (العاملة تحت لوائها)، وتهدف جميعها إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر ليكون منافسا من حيث الأهمية للتجارة الدولية ، وذلك لتوفير إطار تحافظ فيه الشركات عابرة القوميات على قدرتها التنافسية أو ترفعها وتزيد بذلك من درجة هيمنتها على الأسواق العالمية من خلال الاستثمار والتجارة .

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة الدولة الأم والدولة المضيفة

هناك جدل حول تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة الدولة الأم هل هي تبادلية أو تكاملية ، سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات.

اولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدولة الأم

هناك رأي يزعم غالبا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من صادرات البلد الأم ، ولهذا السبب فإن للاستثمار الأجنبي المباشر نتائج سلبية على الاستخدام في البلد الأم وعلى ميزان مدفوعاتها ، ومهما كانت مصادر هذا الرأي فإن مجرد كون الاستثمار الأجنبي المباشر يحل محل صادرات معينة للبلد الأم من خلال إنتاجها في البلد المضيف لا يتبعه بالضرورة انخفاض في إجمالي الصادرات الكلية للبلد الأم إلى السوق المضيف ، بل هناك آثار تجارية كلية ناجمة عن روابط التعاقب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، بعضها مباشر والأخر غير مباشر[1].

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة الأم

ينشأ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على استيرادات البلد الأم من أن بعض من نسب المدخلات (وربما كلها) التي كانت تستورد من قبل شركاتها قبل قيام الاستثمار الأجنبي المباشر سيتوقف استيرادها بعد قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، ومن جهة أخرى ، قد يبدأ الفرع الأجنبي بخدمة سوق البلد الأم في إعادة تصدير المنتجات النهائية إليها والى البلاد الأخرى، أي أن استيراد البلد الأم للمنتوج النهائي سيزداد، ويكون هذا الأثر أقوى في حالة التكامل العمودي إلى الخلف، إذ يتم تصدير منتجات المواد الخام اللازمة لتشغيل خطوط الإنتاج في الشركة الأم وشركاتها المنتسبة الأخرى ، كما انه أقوى في حالة التكامل الأفقي عندما يكون فارق تكلفة العمل كبيرا أو تكلفة النقل محدودة ، وبسبب هذه التأثيرات الموازنة المحتملة لا يوجد سبب للاعتقاد بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستيرادات البلد الأم تبادلية و تكاملية .

[1] هارون العشي ، الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية،الصين بيت الحكمة ،بغداد،2002،ص63.

المطلب الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة البلد المضيف

يشاع الاعتقاد في كثير من الأحيان ، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض صادرات أو زيادة واردات الدولة المضيفة، وربما يؤدي إلى تأثير سلبي على النمو في الدول المضيفة من خلال التأثير السلبي له على موازين المدفوعات في تلك الدول، لكن الاتجاه السائد هو العكس، إذ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض واردات أو زيادة صادرات الدولة المضيفة، وبالتالي يعتبر بديلا للصادرات المحلية إلى الأسواق الخارجية، ويحفز ذلك على مزيد من النمو في الدول المضيفة[1].

اولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدولة المضيفة

لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر، والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر المباشر على التصدير في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، لما تملكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيعية على المواد الخام (بسبب امتلاكها تكنولوجيا حديثة)، كما يتوفر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالاضافة إلى مهاراتها التسويقية ، ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع [2].

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم باستيرادها قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم باستيرادها أو تنخفض وارداتها من تلك المنتجات ، وينطبق مما سبق على الواردات من المنتجات النهائية والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات ، أما الواردات من المنتجات الوسيطية والرأسمالية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، أو زيادتها من خلال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الذي يقود إلى زيادة في متوسط دخل الفرد ، الأمر الذي يقود تباعا إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والمستوردة.

[1]UNCTAD,international investment agreements :Multilateral frame work on investment,march,2000,p2.

[2]Blomstrom,M.and .A.KOKKO,the impact of foreign investment onhost coutries,Areview of the empirical evidence ,policy research working paper ,WB,washington,D.C,december ,1996.pp24-33.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية ، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتاه القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها ، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، كما رأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل التجاري، إضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى .

يفترض في نظرية التجارة الخارجية ، سريان مبادئ المنافسة الحرة ، إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية ، فظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار ، ومبادئ المنافسة بل تخضع اغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد .

كما تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة ، إذ تبين أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل ، تحقيق الأمن الغذائي ...الخ ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة .

الفصل الثالث:

دراسة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القوى الفاعلة في التأثير على التجارة الدولية ويظهر هذا الأثر إما عمى مستوى قطاع الصادرات أو على مستوى قطاع الواردات، كما تعتبر التجارة الدولية واحدة من أهم القنوات التي ينتقل عبرها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ككل في البلدان المضيفة، الامر الذي جعل رواد الفكر الاقتصادي يهتمون بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية.

لقد بحثت العديد من الدراسات والادبيات السابقة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث تم التركيز على طبيعة هذه العلاقة، لكن دون نتيجة .فمنهم م اشار الى انها علاقة تكاملية و منهم من تبادلية أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر بديل للتجارة سواء للبلد المضيف او البلد الام.

مما لا شك فيه ان هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية سواء من جانب الصادرات او الواردات و ان كل متغير يحفز الاخر ،

و من هذا المنطلق قامت الجزائر على غرار الدول النامية بوضع حزمة من الحوافز و منح مجموعة من الامتيازات للمستثمرين الاجانب، و هذا من اجل جذب اكبر نسبة من الاستثمار الاجنبي المباشر .و على ضوء ما سبق سنتناول في هذا الفصل مايلي :

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر في الفترة (2000- 2019).

المبحث الثالث: دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

بعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت إلى ترقيته وفسح المجال أمامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية أهماه قانون 1993، 2001، و2006 و201+6، التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

أولا: قوانين الاستثمار في الجزائر

1ـ قانون الاستثمار لسنة 1993:

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/05 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من اجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي ، وقد ركز هذا القانون على مجموعة نقاط من أهمها مايلي[1]:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار ، فالمستثمر محليا كان أو أجنبيا له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة مع تسهيل إجراءات الاستثمار.
- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون .

كما أكد قانون 1993 على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض من بينها[2]:

- التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات وقد تأكد ذلك فعلا من خلال انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتها والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

---

[1] ملرداوي كمال،الاستثمار الاجنبي المباشرو واقع و تهيئة الاستثمار،الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية و علوم التسيير،ابوبكر بلقايد،تلمسان.ص7-8

[2] كرامة مروة،رايس حدة،تقييم التجربة الجزائريةفي مجال جذب الاستثمارالاجنبي المباشرفي ظل تداعيات الازمة الماليةالعالمة،مجلة ابحاث اقصادية و ادارية كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية و علوم التسيير،جامعة خيضر بسكرة،ص 67.

- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ، ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة .

- اعتبار السوق المالية طريق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأس المال.

- لقد شكل قانون الاستثمار لسنة 1993 نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون .

2ـ قانون الاستثمار لسنة 2001:

تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 2001 بموجب الآمر الرئاسي رقم 03/01 الصادر في 08 أوت ويتعلق بترقية وتطوير الاستثمار بهدف اعطاء بعد جديد لمسيرة الاستثمارات ومسيرة التحولات المتسارعة دوليا وقد أكد هذا القانون على النقاط التالية[1]:

ـ توسيع نطاق الاستثمار ليشمل أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الإنتاج القائمة والمساهمة في رأس مال المؤسسة ويكون بشكل نقدي أو عيني، إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار الخصخصة الكلية او الجزئية .

- ضمان استمرارية العمل وفق أرضية معروفة مسبقا لا تعرف التغيرات المفاجئة أي استقرار التشريع.

- يضمن القانون تسهيلات ومزايا عامة ومحددة، تقسم إلى المزايا في إطار النظام الاستثنائي كتلك المتعلقة بالاستثمارات التي تنجز في مناطق ترغب الدولة في تطويرها .

- اهتم قانون الاستثمار لسنة 2001 بالنظام العام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة، كما اهتم بمنح الحوافز التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطويره بما يدعم الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية.

3ـ قانون الاستثمار لسنة 2006:

ظهر هذا القانون بموجب الأمر رقم 08/06 الصادر في 15 جويلية 2006 كتعديل وتتمة للأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار ، بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الموجهة لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

منح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالاستثمار في الجزائر ضمانات بعدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانيات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالاضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات .[2]

[1] كرامة مروة، مرجع سبق ذكره،ص67.

[2] نفس المرجع،ص70.

4ـ قانون الاستثمار لسنة 2016:

تضمن قانون الاستثمار لسنة 2016 مجموعة من الأحكام[1] ، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العوائق التي كانت تعترض سابقا الاستثمار الأجنبي ، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل ، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، واهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي:

ـ في مجال استهلاك إنشاء المؤسسات : فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسات (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8مراحل) ، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات .

ـ إلغاء العوائق التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.

ـ تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.

ـ تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدولة منذ سنين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل).

ـ القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي(حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين).

5ـ القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:

نصت المادة 109 من هذا القانون على الغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49-51% و الابقاء عليها فقط بالنسبة للانشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني ،و جاء في نص المادة:"ترتبط ممارسة انشطة انتاج السلع و الخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني،بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يجوز للمساهم الوطني المقيم ب 51 %على الاقل من رأسمالها".

ثانيا: الهيئات الداعمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها إطار مؤسساتي متكامل لتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة وإبرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1ـ الوكالة الوطنية للاستثمار(ANDI):

قضى المرسوم الرئاسي رقم 03/01 بتطوير الاستثمار ، ثم استبدال وكالة ترقية ومتابع ودعم الاستثمارات بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ، وهي مؤسسة ذات طابع إداري متخصصة في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتولى المهام التالية:[2]

[1] نفس الرجع ،ص72.

[2] الامر رقم 03/10 المتعلق بتطوير الاستثمار ،مؤرخ في اول جمادي ثاني عام 1422الموافق ل 2001/08/20،الجريدة الرسمية رقم 2001

- ترقية الاستثمارات وتطويرها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال الاستثمار.

و في مجال ترقية الاستثمار تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنظيم مؤتمرات وملتقيات دولية وأيام دراسية و اعلامية متعددة ، كما تقوم بإصدار منشورات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق والتخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، كما تقوم الوكالة أيضا بالمشاركة مع السلطات الحكومية في تحديد و تعيين المناطق التي تتطلب تنمية، وتساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع وكذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية .

2ـ المجلس الوطني للاستثمار(CNI):

المجلس الوطني لاستثمار جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة، أنشئ بموجب الأمر رقم 03/01 الصادر بتاريخ 2001/08/08 المتعلق بتطوير الاستثمار ويتولى المهام التالية:

- صياغة استراتيجيات وأولويات الاستثمار وذلك من خلال اقتراح التدابير اللازمة التي من شانها تطوير وترقية الاستثمار وفق خطة شاملة تتضمن الإمكانيات والمجالات المراد تطويرها.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية حيث يقوم المجلس بتحديد الاستثمارات حسب المزايا النسبية لاقتصاد الوطني.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لطبيعة الاستثمار.
- المصادقة على المشاريع واتفاقيات الاستثمار.

3ـ الشباك الوحيد المركزي (Guichet Unique Central) :

تم إنشاء هذا الشبك كجهاز لا مركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار ومن اجل رفع العوائق والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين و الأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا في اجل لا يتعدى 30 يوم ، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع[1].

[1] منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار ،الموقع التالي : www.andi.dz.

4ـ الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار(ANIREF):

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار سنة 2007، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تشرف عليها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، تعمل على تسهيل عملية توطين نشاطات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كما تسعى الوكالة إلى خلق سوق خاص بالعقار الصناعي والفلاحي يكو من خلاله عنصر العقار متاح عبر خرائط ومناطق صناعية معينة في العديد من الولايات الجزائرية.

5ـ صندوق دعم الاستثمار:

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالأخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات ...) لتجسيد نشاطات المستثمرين.

من الطرح أعلاه حول الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر نلاحظ وجود تدخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار، كما يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص منح الامتيازات للمستثمرين، إضافة إلى عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على صندوق الوكالة لتطوير الاستثمار ، كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العوائق الإدارية وتزيد من حالة عدم التيقن لاتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها ما يستدعي وجود مركز وحيد يعمل بكل شفافية ووضوح.

المطلب الثاني: حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتنافس الدول على جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة ، ومقدمة لحوافز متنوعة، ومبررة للميزات المكانية التي تتمتع بها، وهذا المطلب نستعرض مختلف الحوافز ثم الضمانات التي تقدمها الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الفترة 1993- 2006 صدور قانونين ينظمان النشاط الاستثماري في الجزائر هما:

ـ المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر 1993 إلى أوت 2001.

ـ المر رقم 01-03 الساري المفعول من أوت 2001 إلى يومنا هذا مع تعديل بعض مواده في شهر جويلية 2006.

لهذا سنكتفي بعرض المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بموجب الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم رقم 06-08 ، ذلك أن هذه المزايا المقدمة للاستثمار المدروس بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 لم تلغ كلها بل بقي اغلبها معتمدا في الأمر رقم 01-03 مع تعديل في بعضها.

فمن خلال الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم المتعلق بتطوير الاستثمار، منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، وذلك وفق نظامان على النحو التالي بيانه:

1ـ مزايا النظام العام: تستفيد من مزايا هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي الاتي بيانه في الصفحات الموالية، وقد حدد المجال الزمني للاستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الانجاز فقط وتتمثل هذه المزايا في[1]:

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.

2ـ مزايا النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا هذا النظام :

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

وتتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي بيانه :

أـ بخصوص فترة الانجاز: تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من :

ـ المزيتان (أ) و(ب) السابق ذكرهما في مزايا النظام العام أعلاه.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال .
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار ، غير أن هذه الحقوق تم إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 01-03 بالأمر رقم 06-08.

[1] المادة رقم 9من الامر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20،الجريدة الرسمية،العدد 47،ص 5-6.

ب ـ بخصوص فترة الاستقلال : تتلخص المزايا الممنوحة وفقا للأمر رقم 01-03 في :

- الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ودفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدفع الإجمالي على الأرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة (الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة) ألغيت سنة 2006 عندما عدل الأمر رقم 01-03واصبحت الأرباح خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي .

.- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يضاف إلى ما سبق في إطار النظام الاستثنائي، إمكانية استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ومما يعزز هذه المزايا أن " القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب تتميز بعدم وضع حدود نسبية على الرأسمال الأجنبي، وبهذا تستفيد الجزائر من ميزة مقارنة (,Comparatif)واضحة .فبعض الدول ترخص ملكية أجنبية كامل (100%) في قطاعات النشاط المحددة بالقانون (مصر) ، أو في بعض القطاعات فقط (تونس) . كما سمح القانون التجاري بإمكانية اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الملائم النشاط المرغوب والذي يمنح مزايا أكثر من الناحية الجبائية .

ثانيا: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 01-03 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعيين والمعنويين ، الجزائريين والأجانب نلخصها في النقاط التالية [1]:

1ـ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

2ـ الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر (01-03) مهما كانت المراجعات أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا، إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة .

3- الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به ، يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفا.

4- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية خاصة وان الجزائر انضمت سنة 1988 بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، ووافقت سنة 1995 على كل من: اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والاتفاقية المتضمنة

[1] يوسفي رشيد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني ،حالة الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد5،سطيف، الجزائر،ص62.

إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات .هذا بالاضافة إلى إبرام لعدة اتفاقيات ثنائية مع العديد من دول العالم، تشجع كلها المستثمر الأجنبي وتوفر له ضمانات متنوعة.

5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تخفيف سقف المبالغ القابلة للتحويل.

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت للاقتصاد الوطني وكل المجهودات التي تبذل لتهيئة وترقية مناخ الاستثمار، وبعض النتائج المحققة ، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تفسد بيئة الأعمال، وتقف عائق أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، وهذه العوائق تتمثل فيما يلي:

اولا: المعوقات الاقتصادية[1]

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر ونوردها فيما يلي:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر مما شكل عائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الملائم الذي يطمح إليه أصحاب رؤوس الأموال الغير مقيمين مما يعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ضعف أداء السوق المالي كغياب سوق نشط وفعال للبوصة في الجزائر، وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية .
- رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر إلا أن السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق أخرى كأسواق آسيا وأمريكا اللاتينية ، لذا تعتبر اقل جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أو ذات إنتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من اجر، وهذا مقارنة بالعمالة الأسيوية أين إنتاجيتها جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما.
- تفشي ظاهرة القطاع غير الرسمي، وشيوع الرشوة والفساد الإداري والمنافسة غير المشروعة داخل النشاط الاقتصادي.

[1] بلال الجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الاهداف الانمائيةبالجزائر،اطروحه دوكتراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2012-2013،ص214.

ثانيا : المعوقات التنظيمية والإدارية

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية ساهمت في تشويه البيئة الاستثمارية في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة الطلب تتطلب 18 إجراء و 93 يوما في المتوسط و 130 يوما للحصول على رخصة البناء و 35 يوما لرخص أخرى.

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، كما يوجد تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية .

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري، بسبب تعقد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على عقد الملكية والتصريحات الواجبة التحضير، يضاف إلى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة .

- عدم استقرار القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، فبعدما كانت قوانين الاستثمار تسمح بإمكانية التملك المطلق للمشروع الاستثماري ماعدا بعض القطاعات الإستراتيجية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر، حيث لا يمكن انجاز الاستثمارات على الأقل من رأس المال الاجتماعي، والمعروف أن التغيير المستمر للقوانين يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب في اختيارهم للجزائر لإقامة مشاريعها. الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51%.

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق ، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كعدم توفر خدمات الماء والكهرباء ، وخطوط الهواتف وقنوات صرف المياه.

- عدم توفر البيانات والإحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات والتي يطلبها المستثمرين الأجانب لتقييم فرص الاستثمار.

ثالثا: العوائق التمويلية والبنكية

يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب، منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية المخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات ، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي آدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

رابعا- المعوقات السياسية

على الرغم من أن الجزائر عرفت استقرارا سياسيا وأمنيا نسبيا مع مطلع القرن الحالي ، وهذا بعد التدهور الأمني الذي عرفته خلال مرحلة التسعينات، إلا أن المشكل السياسي في الجزائر وتأثيره على قرارات المستثمرين الأجانب لا يزال، وان القرارات الاقتصادية فيها تبقى مرهونة بالمواقف والتدخلات السياسية الفوقية .بالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني وسعي السلطات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له ، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الأجانب الذين يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع ، فحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، الأمر الذي يستدعي تذليل العقبات ووضع سياسات واستراتيجيات ملائمة تكون فعالة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية في الجزائر في الفترة (2000-2019).

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة (2000-2019)

أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

الجدول رقم (III-01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

الوحدة : مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Outward FDI flows	280.1	1113.1	1065	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
Outward FDI flows	2301.2	2580.4	1499.5	1696.9	1506.7	-584.5	1637	1232.3	1506.3	1381.9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد)

الشكل رقم(III-01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

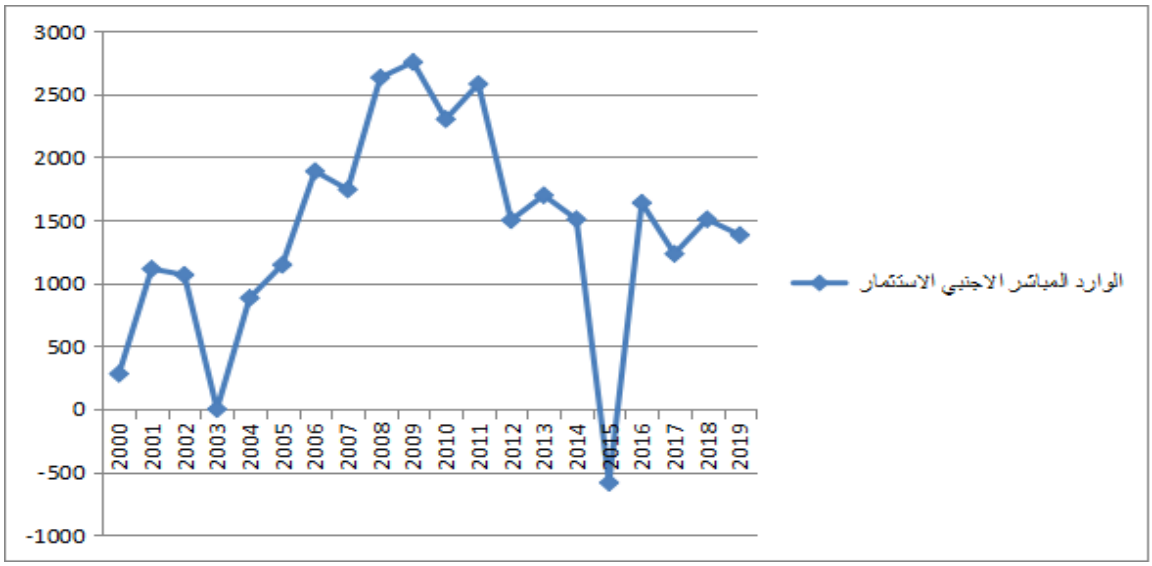

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد)

1-رصد و متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

شهدت الجزائر مع بداية فترة الدراسة ارتفاعا كبيرا بنسبة 297.4% حيث انتقلت من 0.28 مليار دولار عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار ، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 01-03 وما تضمنه من إجراءات تحفيزية وضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب والمحليين، تراجع عام 2002 إلى 1.065 مليار دولار، وذلك اثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر2001 وما نتج عنه من مخاوف لدى الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية ، هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام ببعض الاستثمارات الإستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال قانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 ، والذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (اوراسكوم تيليكوم) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (آسيات) الهندية .

و انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2003 إلى 0.638 مليار دولار اي بنسبة 40.10 % عن عام 2002.، ويعو د ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2004 بمعدل 38.25 % بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية (الوطنية للاتصالات) في 02 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار ، مما يؤكد الأثر الضعيف للحواجز الضريبية في جذب المستثمرين الأجانب، خاصة وان معظمها يمنحها الأمر 01-03 ضمن النظام الاستثنائي.

لترتفع مجددا في السنوات الموالية لتبلغ عام 2006 أزيد من 1.8 مليار دولار بنسبة 64.87 مقارنة بعام 2005 ، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز ، حيث ساهمت

في المقابل سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الاصلاح في تدفق الاستثمارات إليها ، وقد شملت الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر بشكل رئيسي التخفيضات الضريبية.

وفي عام 2007 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بما نسبته 7.67 % لتبلغ 1.7 مليار دولار ، لترتفع عام 2008 بمعدل 50.96% لتبلغ 2.6 مليار دولار، وتواصل هذا الارتفاع إلى 2.7 مليار دولار عام 2009 بسبب دخول مشاريع في قطاعي البتروكيمياويات و تحلية المياه مرحلة الازدهار.

غير انه يلاحظ حدوث هبوط نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2010 إلى نحو 2.3 مليار دولار، كمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة بشأن نسب مشاركة الجزائريون في رؤوس أموال الشركات ، حيث انتهجت الحكومة لوائح جديدة بحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية تمثلت تحديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي، وهذا وفق قانون الموازنة التكميلية رقم 01-09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009.

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد شهدت تذبذبا خلال الفترة (2011-2014) حيث ارتفعت بشكل طفيف عام 2011 إلى حوالي 2.6 مليار دولار لتصنف بذلك في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال إفريقيا ، ثم تراجعت إلى مايقارب 1.5 مليار دولار عام 2012 ، وهذا راجع لفرض قاعدة 49-51 % على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن المستثمر الوطني له الحق في الحصول على 51 %على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي ، كما تم فرض الاعتماد ألمستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالاضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

وفي عام 2013 ارتفعت تدفقات إلى حوالي 1.7 مليار دولار ، محققة بذلك المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية ، غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت عام 2015 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 0.584 مليار دولار، ما يمثل نمو 18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال تلك السنة ، عقب الصدمة النفطية عام 2014.

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا بنسبة 24.72%، من 1.6 مليار دولار عام 2016 إلى 1.2 مليار دولار عام 2017 ، لترتفع عام 2018 بمعدل 22.24 %، حيث بلغت 1.5 مليار دولار ، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المفتوحة آنذاك في قطاع المحروقات ، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع ، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار ، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والأمريكي (فورد) وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 عند ما يقارب 1.4 مليار دولار، بما يعادل 10 % فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال إفريقيا ، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ، منها مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية 49%-51%.

ثانيا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الجدول رقم(III -02): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Outward FDI flows	13.7	9.3	98.6	28.3	253.5	-20.2	34	150.6	318	214.8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Outward FDI flows	220.5	533.5	-41.3	-268.3	-18.3	103.2	46.5	-3.5	879.7	82.7

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد).

الشكل رقم (III-01): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

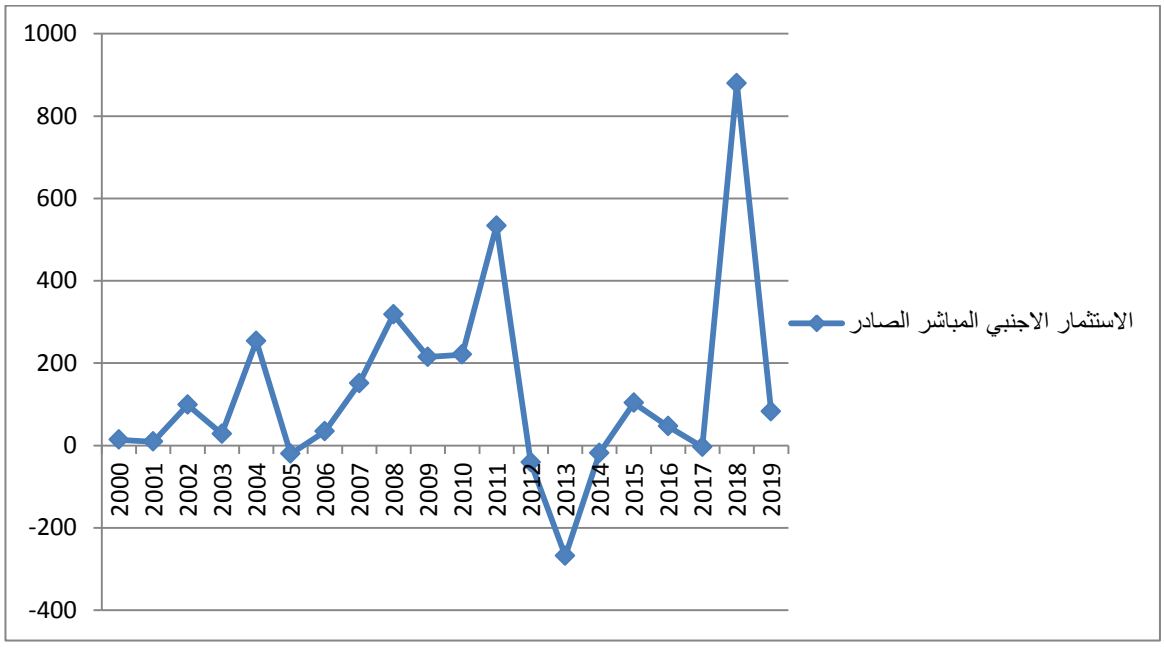

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على بينات الاونكتاد

1- رصد و متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

يوضح هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعت عام 2001 بنسبة 32.12% من 0.0137 مليار دولار عام 2000 إلى 0.0093 مليار دولار، لتشهد عام 2002 قفزة بنسبة 960.22% مسجلة قيمة بلغت 0.0986 مليار دولار ، لتصل خلال عام 2004 إلى 0.253 مليار دولار مرتفعا عن 0.028 مليار دولار عام 2003، بزيادة قدرها 795.76% ، لتتراجع بحدة وتسجل تدفقات سلبية عام 2005 بلغت قيمتها 0.020 مليار دولار.

وفي عام 2007 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر 0.1506 مليار دولار مرتفعا من 0.034 مليار دولار المسجل عام 2006، أي بارتفاع مقداره 342.94% ، إذ خلال عام 2007 ظلت الدول النامية تكسب أهمية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار، الأمر الذي رجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات غير الوطنية الأسيوية.

و كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009 إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعا بنسبة 32.45% لتصل إلى 0.2148 مليار دولار مقابل 0.318 مليار دولار عام 2008 ، ويعزى هذا التراجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج عبر الحدود ، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية .

وفي عام 2011 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر 0.5335 مليار دولار مرتفعة عن 0.2205 مليار دولار عام 2010 وذلك بنسبة 58.67% ، لتتراجع بحدة سنوات 2012، 2013،2014 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها (0.041 مليار دولار) ، (0.268 مليار دولار) و(0.018 مليار دولار) على التوالي، لتعود التدفقات الصادرة إلى ايجابياتها عام 2015 مسجلة قيمة قدرها 0.103 مليار دولار ، وفي عام 2017 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 0.0035 مليار دولار، لتشهد قفزة ملحوظة عام 2018 مسجلة قيمة بلغت 0.88 مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل خلال فترة الدراسة ، وهو ما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، غير أنها تراجعت بشكل حاد عام 2019 لتبلغ حوالي 0.083 مليار دولار فقط.

المطلب الثاني: تطور التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

اولا :تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

الجدول رقم (III-03) : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82

المصدر:المديرية العامة للجمارك 2019

الشكل رقم (III-02) : تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

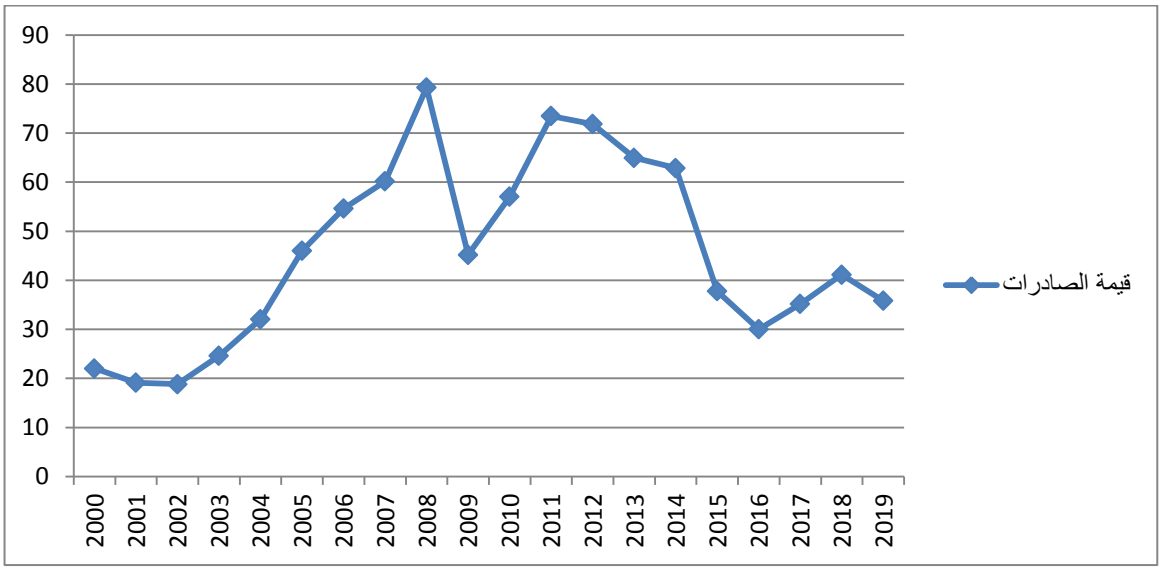

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019

1- رصد و تقييم تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية ، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات ، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لأخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، و بما ان أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الاجمالية وخلال كل السنوات ، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج، ، بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

سجلت سنة 2008 أعلى قيمة صادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة ، و مع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014 ، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015 ، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة ، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 35 مليار دولار و في سنة 2018 ب 41 مليار دولار ، أي ما نسبته 39.12 %من إجمالي صادرات نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة سنة 2015. مليار دولار.

وما يتميز الاقتصاد الجزائري هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات ، إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي، ومع ذلك فقط كان هناك تحسن تدريجي حوالي 5.48% سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87% سنة 2017 ثم 6.88 %سنة 2018.

ثانيا :تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

الجدول رقم (III-04) : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات CAF	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
الواردات CAF	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93

المصدر:المديرية العامة للجمارك 2019

الشكل رقم (III-03) : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (200-2019)

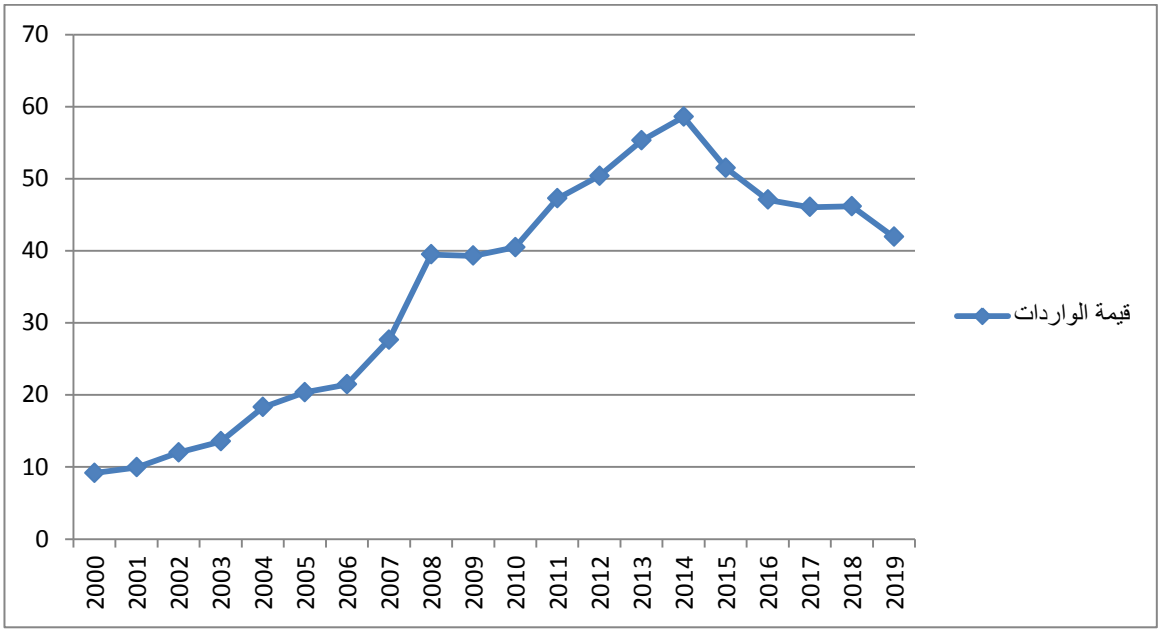

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019

1-رصد و تقييم تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ 58.58 مليار دولار ، وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 ، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد .

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 ، و استمر الانخفاض في واردات كل الأصناف للسنوات اللاحقة 2016و سنة 2017 ، في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا طفيفا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 ،حيث قدر حجم الواردات ب 46 مليار دولار .

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات ، اذ بلغت قيمتها ما يقدر بـ 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 29% من إجمالي الواردات ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة ، ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية ، في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة ، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. في حين عرفت سنة 2019 انخفاضا في حجم الواردات نتيجة حزمة الاجراءات المتخذة ضمن حزمة الاصلاحات المنتهجة لتخفيض عجز الميزان التجاري .

ثالثا :تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

الجدول رقم (III-05) : تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	16.50-	17.06-	10.86-	5.02-	6.11-

المصدر:المديرية العامة للجمارك 2019

الشكل رقم (III-05): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

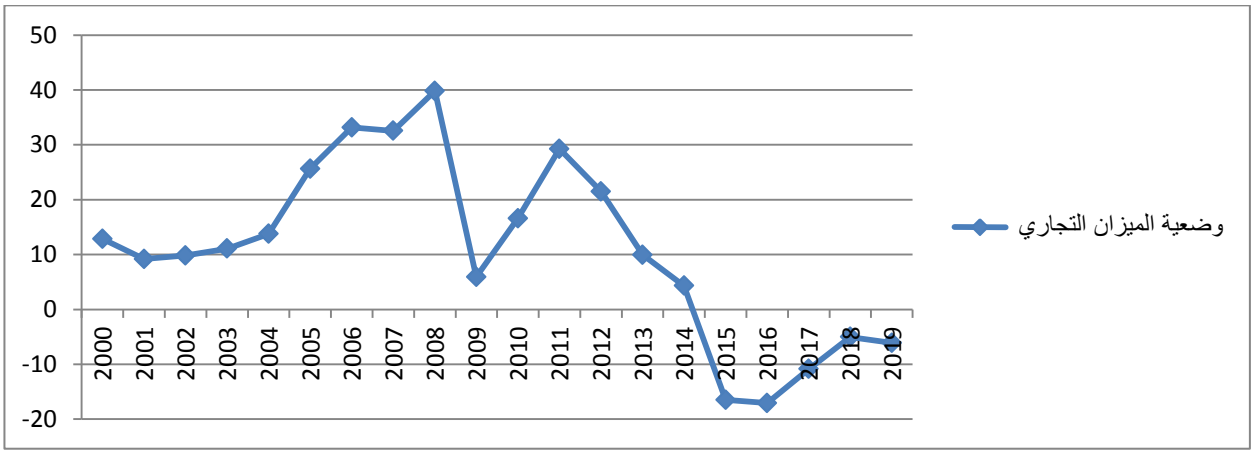

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019

الشكل رقم (III-06): تطور الصادرات و الواردات و وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

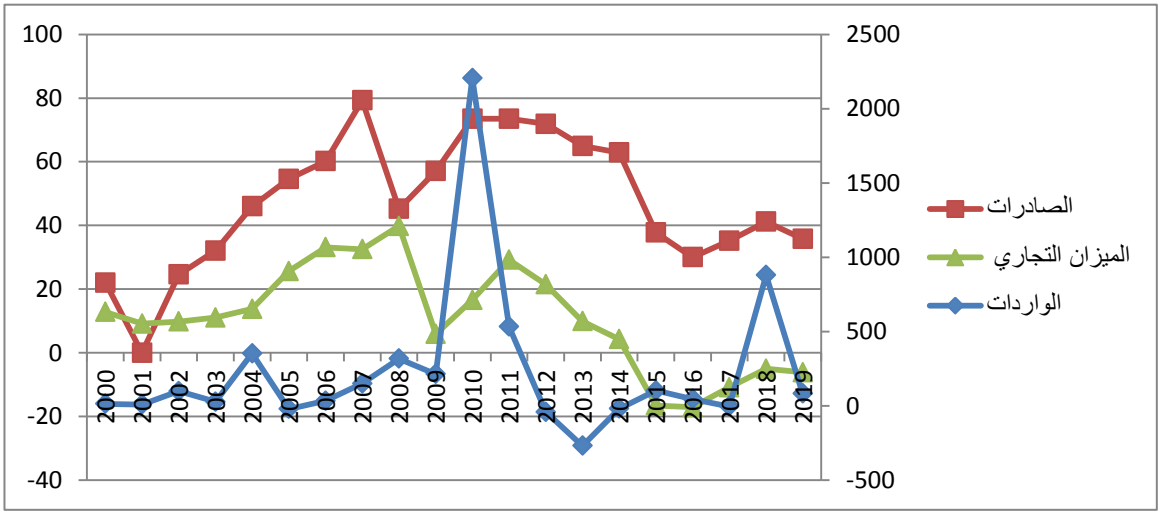

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019

1- رصد تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)

من خلال دراستنا لتطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2019) توصلنا إلى ان الميزان التجاري حقق فائض خلال الفترة 2000- 2016 كان لصادرات المحروقات الدور الرئيسي في تكوين هذا الفائض الذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تقلبات أسعار النفط ، حيث حقق اقصى قيمة له سنة 2016 ب ما يقرب 40 مليار دولار، ليشهد الميزان التجاري انخفاض ملحوظ منذ سنة 2015 تحت تأثير الأزمة النفطية سنة 2014 ، حيث انه لم يصمد امام تدهور اسعار النفط في العالم و يصبح رهينة العجز في السنوات اللاحقة 2017 حتى سنة 2019 بعجز قيمته حوالي 6 مليار دولار.

حيث ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على إنتاج وتصدير مادة وحيدة وهي المحروقات (أحادي التصدير) والتي تخضع لمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها (أسعار النفط) وضعف الإنتاج المحلي يعد خطرا على توازن الميزان التجاري الجزائري الامر الذي يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري ،

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر

اولا: التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الجدول رقم (III-07) :التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من اجمالي عدد	القيمة المحققة (مليون دينار	النسبة من إجمالي القيمة(%)	عدد المناصب الشغل	النسبة من إجمالي عدد مناصب
0.48	641	0.23	5768	1.44	13	**الزراعة**
17.91	23928	3.28	82593	15.76	142	**البناء**
60.95	81413	81.37	2050277	61.93	558	**الصناعة**
1.64	2196	0.54	13572	0.67	6	**الصحة**
1.80	2407	0.57	18966	2.89	26	**النقل**
5.73	7956	5.09	128234	2.11	19	**السياحة**
10.36	13842	5.20	130980	15.09	136	**الخدمات**
1.12	1500	3.55	89441	0.11	1	**الاتصالات**
100	**226471**	**100**	**2519831**	**100**	**901**	**الاجمالي**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الشكل(III-08) التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

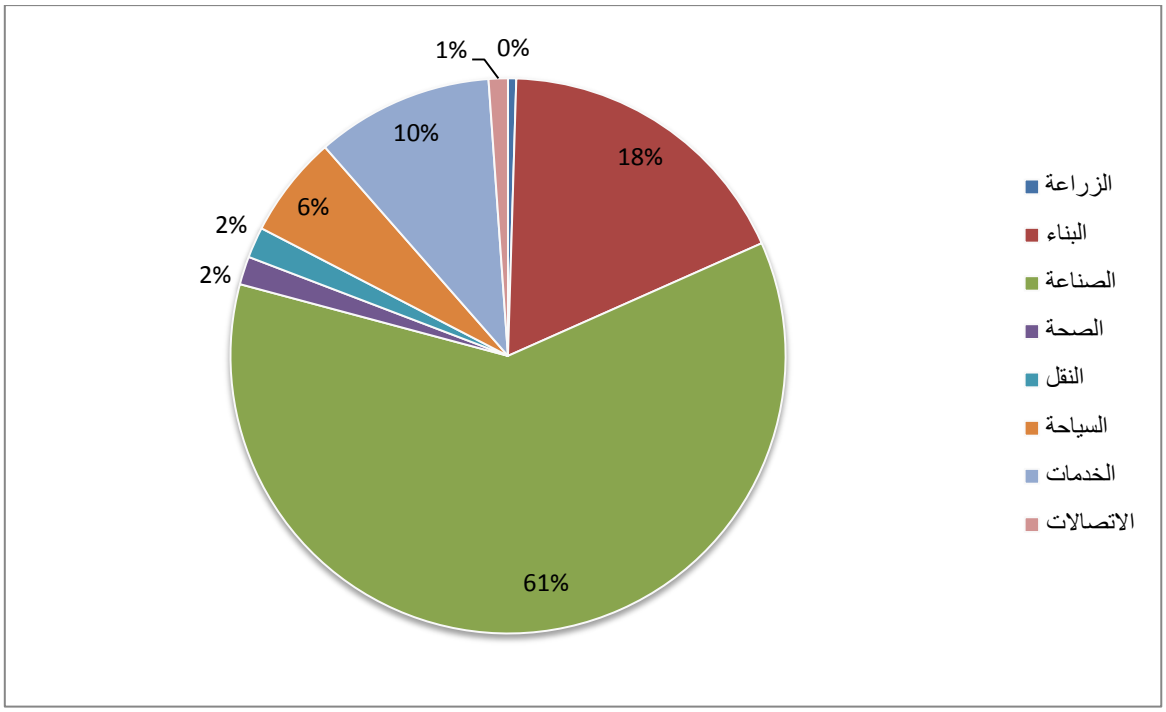

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558مشروع خلال الفترة (2000-2019)بقيمة إجمالية قدرت بـ2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 61.93%من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل. يليه قطاع البناء بـ 142مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 15%من إجمالي عدد المشاريع الواردة في الجزائر.

ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بـ136مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15%من التدفقات الواردة .ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2%من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبـ 26 و 19مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966 و128234 مليون دينار جزائري على التوالي .أما النسبة المتبقية فتمثل 2.22 فتتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44% بـ13مشروع، بقيمة 5768 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67% وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11%، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري .من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى ،وبنسبة جد مرتفعة وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات الاستثمار الأجنبي.

ثانيا :التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة(2000-2019)

الجدول رقم (III-08): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة (2000-2019)

القيمة بمليون دينار جزائري	عدد المشاريع	المناطق
أوروبا	472	1148208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666499
آسيا	114	169732
أمريكا	18	68813
إفريقيا	6	39686
الدول العربية	262	1057257
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	**1233**	**3186329**

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على ببيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم (III-09): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة2000 -2019 .

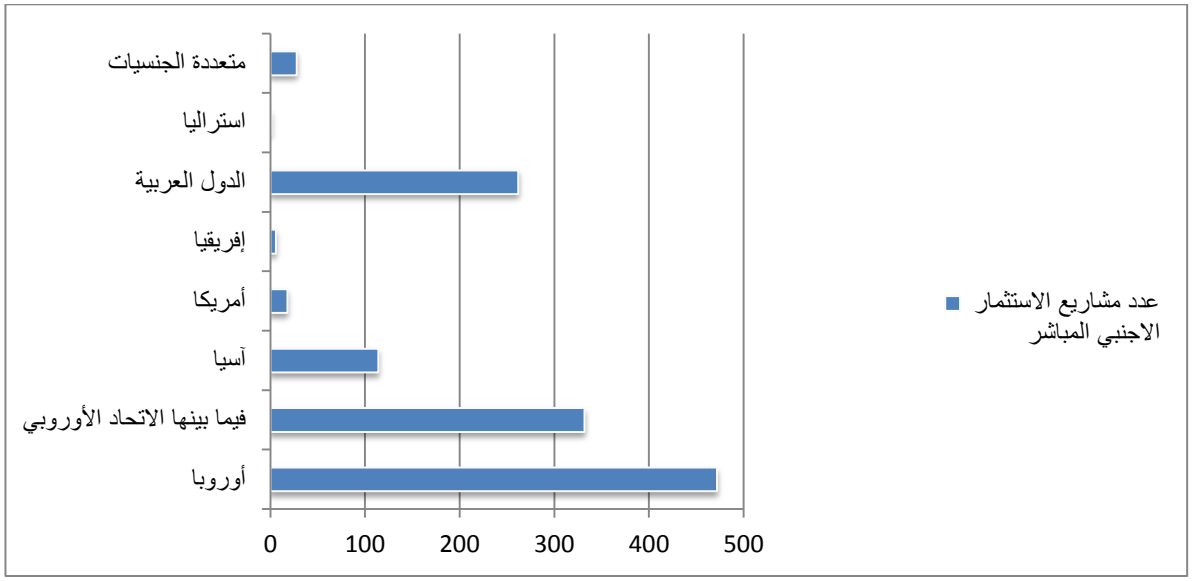

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من الجدول يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ472مشروع وبقيمة مالية بلغت 1148208مليون دج، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية إذ استحوذ على ما يقارب 322مشروع بقيمة مالية قدرت بـ666499مليون دج، نظرا للقرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262مشروع وكان نصيب المبلغ المالي المخصص لها يقدر بـ 105725مليون دج، أماعن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشايع الاستثمارية في الجزائر، إذ بلغت عدد مشاريعها 114مشروع وبغلاف مالي قدر بـ169732مليون دج، وتعد الصين واليابان من أهم الدول الآسيوية التي استثمرت في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريناēا إذ بلغ نصيبها 18مشروع بغلاف مالي قدره 68813مليون دج، أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا بحوالي 6و 1مشروع على التوالي وبغلاف مالي قدره 39686 مليون دج و2974 مليون دج على الترتيب بالإضافة إلى تواجد الشركات المتعددة الجنسيات بالجزائر وحصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر بـ28مشروع وبقيمة مالية قدرت بـ 33160مليون دج.

المبحث الثالث : دراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية.

المطلب الاول: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية

اولا: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية

هناك عدة نظريات مختلفة تناولت كل من التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد أن نظريات التجارة الخارجية حاولت أن تفسر العلاقات التجارية فيما بين الدول، في حين نرى أن النظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تهتم بدراسة أسباب قيام الشركات الأجنبية بالإنتاج في الخارج في دولة ما. وهناك العديد من الدراسات اليت تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الخارجية، و التي يمكن تحليلها وفقا للمدخلين التالين[1]:

المدخل الاول :اذا ما كان الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا للتجارة او مكملا لها:

يعتمد هذا على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان من النوع الرأسي، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقسم مراحل الإنتاج جغرافيا، فيكون الاستثمار الاجنبي المباشر من النوع المحفز للتجارة و متكاملا معها، و من ثم، يستفيد الإنتاج المحلي من الاستثمارات الخارجية، أما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الأفقي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج السلع النهائية في مواقع متعددة و يمثل طريقا لتصريف الإنتاج الأجنبي في السوق المحلي بالدولة، في هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن التجارة.

[1] بخيث حسام ،تاثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية،دراسة حالة الول العربية،جامعة تلمسان،جوان 2006ص94

المدخل الثاني: اذا ما الاستثمار الاجنبي يسبب التجارة او العكس:

هناك عديد من الدراسات وجدت ان العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه، و البعض الآخر وجدها أحادية الاتجاه و عادة ما تكون من الاستثمار الأجنبي المباشر الى كل من الصادرات و الواردات. فمن ناحية يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى حفز الصادرات من خلال تراكم رؤوس الأموال و المساعدة على نقل التكنولوجيا و المنتجات الجديدة، فضلا عن الوصول الى الأسواق العالمية الجديدة و تدريب القوة العاملة و تحديث التقنية و المهارات الإدارية و التجارية، و من ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات في الدولة المضيفة سواء المرتبطة بالاستثمار في مرحلته الأولى أو مرحلة عمليات الإنتاج، حيث في مرحلة الاستثمار الأولي يتم استيراد المعدات و الالات و تجهيزات الإنشاءات و الخبراء و عادة ما تكون شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها ميول عالية لاستيراد رأس المال و السلع الوسيطة و الخدمات التي لا تتوافر بسهولة في الدولة المضيفة، و كلها أمور ترفع من قيمة الواردات في الميزان التجاري، و في المرحلة اللاحقة أثناء عمليات الإنتاج يتوقف الأمر على طبيعة المدخلات و نوع الإنتاج و العلاقة مع الأنشطة الأخرى، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم المواد الخام المحلية و المستلزمات الأخرى محليا فإنه يكون له تأثير سلبي كبير على الواردات، و على العكس من ذلك فإذا كان يعتمد على المدخلات المستوردة كالمواد الخام و المهارات البشرية و غيرها من الأصول غير الملموسة فإنه يؤثر على الواردات بشكل إيجابي.

ثانيا : علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بحجم التجارة الدولية.

حاوت الجزائر النهوض باقتصادها و تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية تحرير تجارتها الدولية بهدف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و تنويع الصادرات خارج المحروقات ،و تحويل الجزائر الى بيئة استثمارية مناسبة ، و عليه شهدت الجزائر ارتفاعا في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و ارتفاع للصادرات مقارنة بالواردات لمعرفة ما اذا كان هذا الارتفاع هو ناجم عن تدفقات الاستثمار لا بد من تحليل العلاقة و الارتباط بين كل من التجارة الدولية و حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

1-علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات :

الشكل(III-10) علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالصادرات في الفترة 2000-2019

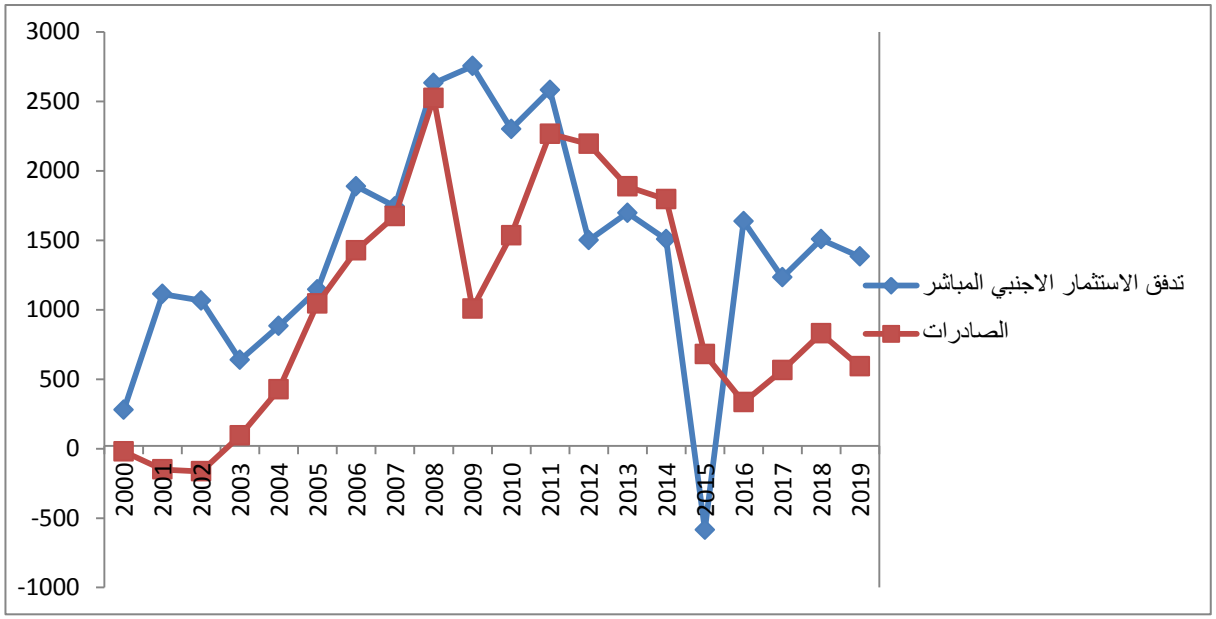

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019 و بيانات اونكتاد

طبقا للنظريات المفسرة لهذه العلاقة و التي تقول بزيادة الصادرات بزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة في البلد المضيف ،خاصة اذا انتقل هذا البلد من استراتيجية التصنيع الى احلال محل الواردات .و نظرا لهشاشة الاقتصاد الجزائري و افتقاره للتنويع و ضمور النسيج الصناعي. فلا يمكن ان نقول بانطباق النظرية بالرغم انه فعلا حفزت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من الصادرات النفطية كما هو موضح في البيان.

استكمالا لما سبق ذكره من خلال تحليل الصادرات الجزائرية على كون ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع النفطي بالدرجة الاولى ،و على ذللك فان تذبذبات السوق النفطية العالمية تتحكم بنسبة عالية في حجم و قيمة الصادرات و ان تأثير تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة ضئيل ،بالرغم بإجراءات تحسين مناخ الاعمال و الاستثمار.

2-علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالواردات:

الشكل(III-11) علاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالواردات في الفترة 2000-2019

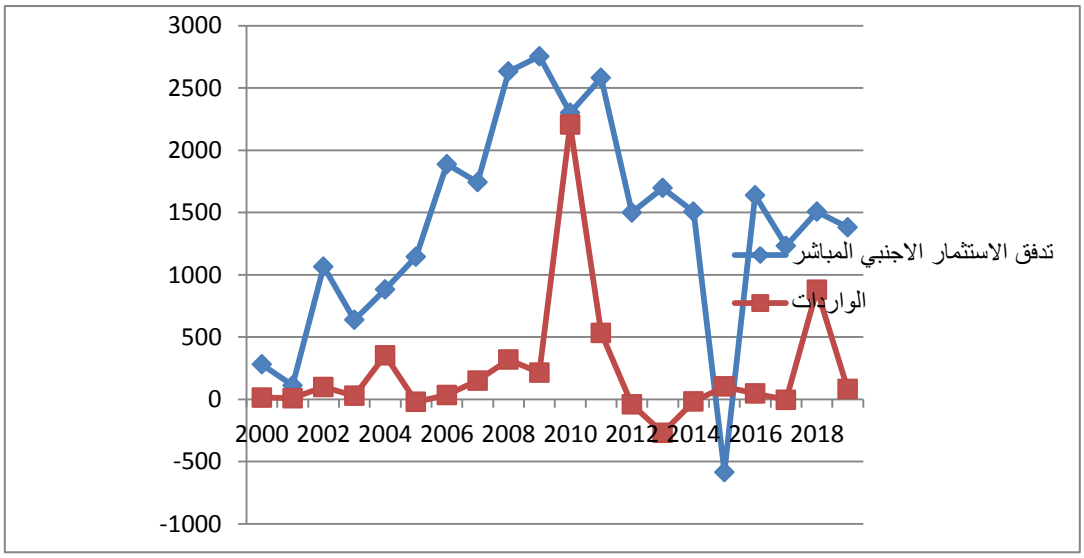

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك 2019 و بيانات اونكتاد

و كما هو الحال بالنسبة للصادرات فان الواردات و تبعا للدراسات السابقة التي تقول بانخفاض السلع النهائية التي يتم انتاجها محليا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة استيراد السلع الوسيطية او انخفاضه ،و ذلك وفقا لإمكانية انتاج هذه السلع من قبل الشركات الاجنبية في البلد المضيف من عدمها. حيث نلاحظ انخفاض الواردات في فترة لترتفع لأقصى قيمة لها بالرغم من اخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي لتلك الفترة. و هذا ما ينفي انطباق أي تفسير لعلاقة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالواردات..

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات الدولية.

أولا: ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

الجدول رقم (III -09)تطور ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال بين سنتي 2017و2018

السنة	بدأ النشاط	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	نفاذ العقود	التجارة عبر الحدود	تسوية حالات الاعسار	الترتيب العالمي
2018	145	146	120	163	177	170	157	103	181	71	166
2017	142	77	118	162	175	173	155	102	178	74	156

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال العالمي لسنتي 2017 و 2018

صنف البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 2017 حول مؤشر مناخ الأعمال ، الجزائر في المرتبة 156 من ضمن 190 دولة مع أداء ضعيف انحصر في 47.76 نقطة من أصل 100 نقطة، أما في سنة 2018 فقد تراجعت الجزائر أكثر لتحتل المرتبة 166 بانخفاض قدر بستة مراتب ، متمركزة في مرتبة متقهقرة قياسا لدول الجوار، الأمر الذي يشير إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تعقيدات كبرى في مجالات عدة على غرار أحداث المقاولات والحصول على التراخيص والمسائل الضريبية .

في بدأ النشاط من المرتبة 142 إلى المرتبة 145 في المقابل تحسن ترتيب كل من تونس والمغرب، وهذا حسب نفس التقرير ، وهو أمر مبرر ففي الوقت الذي تحتاج فيه هذه المرحلة 12 إجراء ومدة 20 يوم في المتوسط، لا تتجاوز في المغرب 4 إجراءات ومدة تسعة أيام ، وفي تونس 9 إجراءات ومدة 11 يوم، يلاحظ الأمر ذاته بالنسبة لاستخراج التراخيص فقد تراجعت الجزائر، 69 رتبة بين سنتي 2017 و2018 ، حيث انتقل عدد الإجراءات المطلوبة من 12 إلى 17 إجراء وزادت المدة من 130 يوم إلى 146 يوم ، وبالنسبة للحصول على الكهرباء فعلى الرغم من قلة الإجراءات إلا أن المدة المطلوبة تصل إلى 180 يوم في حين لا تتجاوز 49 يوم في المغرب و65يوم في تونس ، ومن ضمن العشر مؤشرات لم تسجل تحسنا إلا في حماية المستثمرين وتسوية حالات الاعتبار وهو ما انعكس على ترتيبها في التقرير الصادر سنة 2018 ، هذا التقرير الذي يعد المرجع الأهم لتحديد اختيارات وقرارات المستثمرين الدوليين.

ثانيا: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

جدول رقم (III-10): ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2012 - 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	140 من179	145 من179	146من179	157من182	153من182	172من182
الدرجة	51.00	49.60	50.80	48.90	50.10	46.50

Source:http://www.heritage.org/index/download

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الفترة 2012- 2017 مابين 51.00 و46.50 ، وضع لم يسمح للجزائر إلا أن تنتقل من " منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة" إلى " منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا".

ثالثا: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

الجدول رقم (III-11): تطور ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية بين سنتي 2012 و2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب / مجموع الدول	144/110	148/100	144/79	140/87	138/87	137/86
الدرجة	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

المصدر: تقرير التنافسية العالمية للسنوات 2012 ، 2013، 2014، 2015، 2016،2017

أوضح التقرير أن تنافسية الاقتصاد الجزائري شهدت تحسنا بسيطا بين سنتي 2012 و2017 على مستوى الترتيب وكذا درجة المؤشر التي انتقلت من 3.7الى 4.1 على مدى الفترة بمتوسط لم يتجاوز 3.95 ويجري هذا التحسن إلى تحسين ترتيب المؤشرات الرئيسية الثلاث المرتبطة مباشرة بمناخ الاستثمار والمكونة لمؤشر التنافسية ، على غرار مؤشر المتطلبات الأساسية الذي انتقل من 89 من إجمالي 144دولة ودرجة 4.2 من 7درجات سنة 2012 إلى المرتبة 82 من إجمالي 137 دولة ودرجة 4.4 سنة 2017 ، كما عرفت محفزات الكفاءة بعض التحسن حيث انتقلت من المرتبة 136 و3.1 درجة إلى المرتبة 102 و 3.7 درجة، أما عوامل الابتكار فشهدت هي الأخرى تحسن في 2017 حيث رتبت في المرتبة 118 بدرجة 3.1 مقابل الرتبة 144 ودرجة 2.3 سنة 2012، إلا أن الأداء التنافسي للجزائر يظل ضعيفا ويتطلب مزيد من الجهد.

رابعا: تصنيف الجزائر في مؤشر كوفاكس

جدول رقم(III-12) تصنيف الجزائر في مؤتمر كوفاس للفترة 2012- 2017

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التصنيف	A4	A4	A4	A4	C عالي	C عالي

Source:http/WWW.Coface.fr/Actualites.Publication/Carte-des-evaluations

حسب التصنيف الوارد في الجدول رقم (05) فإن الجزائر عرفت خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2017 تصنيفين، الأولى من 2012 إلى 2015 تصنيفا يسمح لها بأن تكون ضمن درجة الاستثمار، وهذا راجع لتمتع الجزائر بوضعية مالية يمكن وصفها بالجيدة ، حيث توفت على احتياطي صرف تجاوز 100 مليار دولار ناتجة عن الارتفاع الذي شهدنه أسعار المحروقات ، لكن تبعات انخفاض إيرادات المحروقات بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار المحروقات أثرت على تصنيف الجزائر لتنتقل إلى مرحلة المضاربة حتى سنة 2017 مع التآكل المستمر لاحتياطي الصرف الذي وصل إلى 97 مليار دولار مع نهاية 2017 ودخول الدولة في أزمة مالية .

المطلب الثالث: قياس لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الدولية في الجزائر.

لقد مرت السياسة الاقتصادية الخارجية في الجزائر بتطورات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية كما هو الحال في معظم الدول النامية، تمثلت في التحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه التصديري و الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و التنافس في تقديم الضمانات و الحوافز لها و بخاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعمة من طرف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي منذ بداية عقد الثمانينات، و الذي ترتب عنها تطورا كبيرا فيما يتعلق بالقطاع الخارجي.

من خلال ما تناولته الدراسات النظرية و التطبيقية، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي له أثر كبير في تنمية الصادرات حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الصادرات خاصة إذا كان هناك استثمار أجنبي حقيقي موجه نحو القطاع الصناعي.لذلك تم تقدير معادلة للصادرات ومعادلة للواردات و بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية و للفترة مابين 1999-2018 من أجل إظهار تأثير الاستثمار الأجنبي عليهما، حيث كانت المعادلات الأساسية بالشكل التالي:

$$Export_t = b_0+b_1IFD_t+b_2GDP_t+U_1 \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$Import_t = b_0+b_1IFD_t+b_2GDP_t+U_2 \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

$Export_t$:الصادرات للسنة ذاتها.

Import:الواردات للسنة ذاتها

IDEt:الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة ذاتها.

GDPt:الناتج المحلي الاجمالي للسنة ذاتها .

CHA :سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقيما بالدولار.

t : الفترات الزمنية

b :معلمات النموذج و هي عبارة عن ثوابت .

U: متغير عشوائي.

وتم تقدير المعادلتين السابقتين كلا على حدى، و كانت النتائج كالآتي[1]:

[1] حفاف وليد،تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية،اطروحة دكتوراه،في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018-2019،ص239.

1- المعادلة الخاصة بالصادرات

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الصادرات كمايلي:

D(X) = - 169.291198492*CHAR(-1) - 0.328471315686*D(GDP(-1))
-5.39527954476*D(IDE(-1)) + 0.223847942002*D(X(-1)) + 22250.381739
R-squared = 0.63 F-statistic = 8.548533 F- Table = 2.93 N = 23

من خلال معادلة الصادرات ان هناك علاقة عكسية بين الصادرات و الاستثمار الاجنبي المباشر ،بمعنى ان تأثير التغير في لاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات هو تاثير سلبي و هذا يشير الى ضعف دوره في تنمية الصادرات السلعية في الجزائر ،حيث ان جزء كبير من هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة تم استقطابها في تمويل مشاريع البنى التحتية و بعض القطاعات الخدمية الاخرى .في حين ان القطاعات المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات كان استقطابها للاستثمارات الاجنبية المباشرة ضئيل جدا.
بالرغم ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد في تطوير صادرات المحروقات لكنه غير كافي في تطوير الصادرات الاجمالية،

1- المعادلة الخاصة بالواردات

باستخدام برنامج Eviews 10 كانت النتائج المتحصل عليها لمعادلة الواردات كمايلي:

D(M) = -74.36098*CHAR(-1) + 0.066081*D(GDP(-1)) -1.420758*D(IDE(-1))
-0.181204*D(M(-1)) + 10370.37
R-squared = 0.65 F-statistic = 11.38110 F- Table = 2.93 N = 23

من خلال معادلة الواردات نلاحظ الاشارة السالبة التي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الواردات ،و كما نعلم ان غالبية الواردات السلعية الجزائرية هي من السلع الاستهلاكية النهائية ،ما يفسر ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان لها جزء من اثر احلال تلك الواردات هذا من جهة ،و م جهة اخرى يشير ذلك ايضا ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في الجزائر لم يكن لها تأثير كبير على استيراد سلع الاستثمار و السلع التكنولوجية التي تدخل في العمليات الانتاجية و التنموية و التي ترفع من وتيرة النمو الاقتصادي و التي في حالة استيرادها يحدث اثر موجب بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الواردات .

خاتمة الفصل الثالث

من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تبين لنا انها عرفت تطورات مستمرة خلال فترة الدراسة، غير انها لا زالت لم ترتقي بعد الى المستوى المطلوب، فبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية و الترسانة القانونية و العمل على تقديم العديد من المزايا و الاعفاءات و الاجراءات المكثفة التي اتخذتها الحكومات المتوالية على الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار، إلا ان تعدد المشاكل و المعوقات وعدم حلها اسهم في ان تكون الجزائر اقل استقطابا للاستثمار الاجنبي اذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول النامية الاخرى.

و اظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ،على سيطرة القطاعات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وان نصيب قطاع الصناعة ذو القيمة المضافة من حجم الاستثمارات الوافدة لا يزال ضعيفا.

اما عن وضع قطاع التجارة الدولية فقد اظهرت الارقام ان الجزائر لا زالت تعتمد في نمو صادراتها على القطاعات الاولية او الموارد الطبيعية، و ان نمو صادراتها خارج هذه القطاعات لا يزال ضعيفا، و في المقابل ارتفاعات واضحة في قيمة الواردات، و هذا لا يعكس الطلب على السلع الرأسمالية التكنولوجية الاجنبية تحتاجها الالة الانتاجية المحلية، بقدر ما يعكس تبعية واضحة الى الخارج.

و تشير نتائج الدراسة القياسية انه بالرغم من الدور الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة على وضع التجارة الدولية سواء الصادرات او الواردات إلا انه يبقى غير كافي،و ان تأثيره لا يزال محدودا ، و ان الجزائر لا زالت عاجزة عن استقطاب استثمارات اجنبية مهمة تخدم وضع التجارة الدولية بشكل افضل وهذا بسبب غياب اصلاحات اقتصادية حقيقية، اضافة الى غياب الرؤية الاستراتيجية الملائمة.

خاتمــة

الخاتمة العامة

لقد حاولنا من خلال هذا الدراسة المتواضعة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتعلقة طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية واثره على اداء هذه الاخيرة في الجزائر ،و ذلك من خلال عرض أفكار أهم المدارس الاقتصادية التي أكدت على الدور الريادي للاستثمار الاجنبي المباشر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و في إحداث عملية التنمية بالدول المضيفة، شريطة تهيئة مناخ استثماري ملائم يسمح بتسهيل العملية الاستثمارية ويمكن الشركات الأجنبية من تحقيق أفضل المكاسب والعوائد.

وقد استطاعت الكثير من الدول تسويق صورتها كأحسن الحواضن المفضلة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، وانعكس ذلك على حجم التدفقات الواردة إلى هذه الدول. إذ تشير بيانات الاونكتاد أن أغلب التدفقات الاستثمارية العالمية كانت وجهتها إلى الدول المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة، كما كانت هي مصدرها الأساسي من خلال شركاتها ذات الميزات الاحتكارية الواسعة، مع ملاحظة أنه ابتداء من سنة 2010 فاقت التدفقات الواردة إلى الدول النامية والانتقالية ما حصلت عليه الدول المتقدمة. وكان هذا نتيجة تحسن مؤشرات بيئة الأعمال (الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية)لهذه الدول و المصاعب الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي مست النظام الرأسمالي، ما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى توسيع أنشطتها والبحث عن فرص استثمارية جديدة بالدول النامية.

نتائج البحث:

ان المتتبع لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر يلاحظ انها ما زالت ضعيفة و دون المستوى المطلوب, عكس التدفقات العالمية التي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الاخيرة نتيجة التغيرات المتسارعة للبيئة العالمية –المنظمة العالمية للتجارة و التكتلات الاقتصادية و تطور وسائل النقل و التقدم التكنولوجي المهول ...الخ- .

فبالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في مساعيها لعرض فرص اعمال جيدة لجذب المستثمرين و خلق اسواق ناشئة و حذو استراتيجية دول جنوب شرق اسيا في خلق قطب نمو اقليمي جديد ، الا انها لم تستفد و هذا انما يرجع لكم المعوقات المتعلقة بقضايا الاقتصاد السياسي و الاجراءات السياسية و التنظيمية و غيرها ،و التي حالت دون الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة و توجهها الى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة بالمقارنة بالقطاعات النفطية و العقارية التي اخذت حصة الاسد من الاستثمارات الوافدة اليها.

فقد اظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي الوافدة الى الجزائر انها تتركز في قطاع النفط و العقارات اضافة الى المعادن.

اما فيما يتعلق قطاع التجارة الدولية فان الجزائر لا زالت تعتمد على الموارد الطبيعية ، و يشكل هذا القصور في تنويع الصادرات ضغطا كبيرا على الحكومة من اجل دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و ظهر هذا الامر جليا في ايرادات الجزائر بعد التدهور الحاد لأسعار المحروقات في السوق العالمية سنة 2014.

كما ان تعتمد الجزائر على السوق الأوربية كوجهة لصادراتها و هذا قد يعرضها للتقلبات الاقتصادية او السياسية التي قد يواجهها الاتحاد.

اما عن وضع الميزان التجاري فهو يعاني من عجز هيكلي باستثناء الفائض المحقق نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات ، الامر الذي يعكس ضعف الاداء الاقتصادي في الجزائر.

و الامر المستخلص ان الاداء الاقتصادي الضعيف هو السبب وراء هذا الضعف، و الذي يعود جزء منه الى غياب الارادة الحقيقية و الاصلاحات المحلية الواهية و القرارات الاقتصادية غير المدروسة ، و الفساد و البيروقراطية ...الخ

اختبار فرضيات البحث:

قد اظهرت نتائج الاختبار التقدير القياسي لدالة الصادرات عن طريق نمو ذج(VAR(يبين ان هناك علاقة سالبة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الصادرات و هذا ما يثبت خطأ الفرضية الاولى.

ويشير هذا الى ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات السلعية في الجزائر، حيث اف جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم استقطابها في تنمية مشاريع البنى التحتية وبعض القطاعات الخدمية الأخرى، في حين ان القطاعات الإنتاجية التي تعمل في مجال التصدير لا يزال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيل و ضئيل جدا.

قد اظهرت نتائج الاختبار التقدير القياسي لدالة الواردات عن طريق (نمو ذجVAR)، يبين ان هناك علاقة سلبية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الواردات و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

و يفسر ذللك على ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسمح بإنتاج سلع بديلة للسلع المستوردة ، فهي استثمارات باحثة عن الموارد و عن الاسواق .و ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة و محدوديتها لم يكن له أي تاثير على حجم الواردات الاجمالية.

اذا كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهما في زيادة الصادرات او تخفيض الواردات أي في التجارة الدولية ،هذا لن ليكون بدون اصلاحات اقتصادية عميقة و سياسات و استراتيجيات ملائمة تضعها الدولة لتنقل اقتصادها من اقتصاد هش الى اقتصاد قوي على المستوى الاقليمي و العالمي .

اظهرت الدراسة مدى الصلة الوثيقة بينهما و هي علاقة معقدة و متشابكة سواء على المستوى الاقتصاد الجزئي او الكلي للاقتصاد الوطني و ان كل منهما يحفز الاخر و هما بذلك يؤثران على النمية بشكل مشترك من خلال الروابط التي تجمع بينهما. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل اليها .نقترح جملة من التوصيات ذات الصلة بالموضوع :

- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية , خصوصاً في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعات بغية خلق المزيد من العمل في ظل القوة العاملة في الجزائر.

- تشجيع نوعية الاستثمار الاجنبي الذي يحقق تنمية في الصادرات ، و ربط الحوافز الاستثمار الاجنبي المباشر بأهداف التصدير .دعم الصادرات و المصدرين من خلال قروض تفضيلية و تمويل البحوث و الابتكارات لايجاد منتوجات جديدة للتصدير.

- -تطوير الاطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر ، و تطوير الرؤية و الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار.

- العمل على ضمان الاستقرار السياسي و الاقتصادي كونهما من اهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية.

- العمل على تنظيم الواردات من خلال اجراءات ادارية مدروسة .والحد من خروج العملة الصعبة .

- العمل على تنويع سلة الصادرات و الخروج من التبعية للصادرات النفطية.

- ارساء قواعد الاقتصاد المعرفي و تكثيف انتشار التكنولوجيا و تقنيات الاعلام و الاتصال .

- استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل ما توفره منظمة التجارة العالمية من قوانين تحمي الدول النامية من يخاطر الاستثمارات خاصة في ما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال وهذا بتوفير كل الظروف المناسبة للقضاء على العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.

- ضرورة إيجاد خطط لإصلاح السياسات التجارية الجزائرية للمضي قدماً إلى اقتصاد السوق والخروج من بؤرة اقتصاد المحروقات الذي سيطر أو احتكر الاقتصاد الجزائري بالكامل. يمكن أن يكون الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة به، عواقب وسلبيات على الاقتصاد الجزائري، إلا أنه لا بد من الجزائر الانضمام لهذه الهيئة باعتبار أن 98 %من المبادلات التجارية في العالم تدور في هذه المنطقة في حين الجزائر تبقى منعزلة تماماً عن هذه الحركة التجارية العالمية.

- ضرورة الاعتناء بالطاقة البديلة لتحل محل النفط و الغاز عن طريق تشجيع البحوث فيها.

آفاق مستقبلية للبحث:

في الختام نقترح بعض المواضيع و التي يمكن أن تكمل هذا البحث المتواضع ، من خلال التطرق الى جوانب اخرى لم يتم تناولها خلاله:

- السياسات التجارية و آثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

-اثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات عمى النمو الاقتصادي في الجزائر.

-دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

-آثر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الاجنبي المباشر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1-قائمة الكتب:

1- نزيه عبد المقصود مبروك، لاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007.
2- صفوت احمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.
3- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية ،الدار الجامعية، الاسكندرية،2006.
4- علي عباس ،ادارة الاعمال الدولية، دار الميسرة،عمان،2013.
5- أبو قحف، عبد السلام. بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
6- أبو قحف، عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،1989
7- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية .
8- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية مصر،2005.
9- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ، الجزء الثاني، دار رضا للنشر، دمشق ، 2001.
10- سامي عفيف حاتم، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية،ط.1 ،2004.
11- السيد محمد السريقي، اقتصاديات التجارة الخارجية مؤسسة الرؤية للطباعة و النشر و التوزيع، جامعة الاسكندرية،2009،ط1،
12- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية،دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر،2010،ص11.
13- نبيل حشاد، العولمة و مستقبل العالم العربي، دار ايجي للنشر،مصر، ط2006،1 .
14- جامع احمد، اقتصاديات التجارة الخارجية،دار الميسرة ،عمان،الاردن،ط2002،1.
15- زواد عز الدين ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي، مالية و تجارة دولية ،جامعة مستغانم 2020-2021.
16- هني احمد ،اقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر1993
17- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،مصر،2002،
18- مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2006.
19- هارون العشي ، الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية،الصين بيت الحكمة ،بغداد،2002..
20- ديري محمد زاهد، ادارة الاعمال الدولية. دار الثقافة و النشر و التوزيع، عمان ،2011.
21- عمر صقر,العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية 'الاسكندرية ،مصر.

2-الاطروحات و الرسائل:

1- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية و الدولية، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2013.
2- بلال الجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتحقيق الاهداف الانمائيةبالجزائر،اطروحه دوكتراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2012-2013.

3- شريط زبيدة ،محددات الاستثمار المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، ادارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوصوف،2018.
4- مفلاح صليحة, اطروحة دكتوراه، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،2019-2020.
5- رجاء عبد الله عيسى السال،تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2006-2007.
6- عبد الكريم ،الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على الاقتصاد الجزائري ،اطروحة دوكتراه في العلوم الاقتصادية.،2007-2008.
7- حفاف وليد،تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية،اطروحة دكتوراه،في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018-2019.
8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،مناخ الاستثمار الاجنبي في الدول العربية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار،الكويت ،2014

3- المجلات و الدوريات العلمية و المؤتمرات:

1- محمد الناشد، التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها ،تخطيطها، منشورات جامعة حلب،سوريا،1977.
2- سامي عفيفي حاتم ،التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2005، المنظمة العربية للتنمية الادارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،2006.
3- هارون العشي، دراسة نظرية لطبيعة العلاقة بين الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية ،جامعة الحاج لخضر باتنة .
4- صفوة عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر دراسة للآثار المحتملة لاتفاق TRIMS على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الإمارات العربية المتحدة، 9-11 مايو2004 .
5- هناء عبد الغفار السامرائي ، تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 18 ،1999.
6- مدحت محمد ابو النصر،الحكمة الرشيدة في ادارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب و النشر،1،القاهرة.
7- مرداوي كمال، الاستثمار الاجنبي المباشر و واقع و تهيئة الاستثمار، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،ابوبكر بلقايد، تلمسان.
8- كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمة، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة خيضر بسكرة.
9- يوسفي رشيد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني ،حالة الجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،العدد5،سطيف، الجزائر.
10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، (2011 .)

11- ميلان براهمبات، يوري دادوش، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل والتنمية، العدد33 ،العدد 3،واشنطن سبتمبر96 .

12- بخيث حسان ،تاثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية،دراسة حالة الول العربية،جامعة تلمسان،جوان 2006ص94

4- قوانين و مناشير وزارية:

1- الامر رقم 03/10 المتعلق بتطوير الاستثمار ،مؤرخ في اول جمادي ثاني عام 1422الموافق ل 2001/08،الجريدة الرسمية ،المادة 2.

2- المادة رقم 9من الامر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20،الجريدة الرسمية، العدد 47.

6- المراجع باللغة الاجنبية:

1. UNCTAD,international investment agreements :Multilateral frame work on investment,march,2000.

2. Blomstrom,M.and .A.KOKKO,the impact of foreign investment onhost coutries,Areview of the empirical evidence ,policy research working paper ,WB,washington,D.C,december ,1996

3. Rastion.J.L ,le système alimentairenmondiale,editionquae,2010 France

4. Wei ;Y,and Lui,X.,FDI in CHINA « determinants and impact »,EdwardElgar,UK.

5. The Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index Of Economic Freedom,

6. International Country Risk Guide

7. UNCTAD, World Investment Report 2001, Promoting LinKages, New York, (2001).

8. FMI,balance of payments and international investment ,2009, B. Hugonnier, Op-cit,

9. Raymond bertarand,economie financiere interntionale,edition PUF,paris,

مواقع على الانترنت:

1- http://www.Heritage.org/Index.

2- World Economic Forum, "the Global Competitiveness Reports", http://www.weforum.com

3- Human Development Index, www.undp.org.

4- www.andi.dz.

5- https://douane.gov.dz.

6- https://blogs.worldbank.org.

7- https://unctad.org.

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2019 ،نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من المصادر المهمة للتمويل الخارجي و إحداث تنمية اقتصادية و تعتبر من القضايا الأساسية التي تشغل فكر صناع القرارات السياسية و الاقتصادية في البلاد .

لقد حاولت الجزائرالنهوض باقتصادها و تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية و تحرير تجارتها الدولية بهدف تحويل الجزائر الى بيئة استثمارية مناسبة.

حيث شهدت في السنوات الاخيرة ارتفاعا لصادراتها مقارنة بالواردات و تسجيل فائض في الميزان التجاري و ارتفاعا في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ، هذا الأخير الذي يعتبر من العوامل المسببة للتجارة الدولية، فمن جهة يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحفيز الصادرات ، و من جهة أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات،

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر –التجارة الدولية- الصادرات -الواردات- الميزان التجاري- دراسة حالة

Abstract:

The study aims to analyze the relationship between foreign direct investment and international trade in Algeria during the period between 2000-2019, given the importance of foreign direct investment as an important source of external financing and economic development, the latter being one of the main issues that occupy the minds of decision-makers. political and economic in the country.

Where Algeria tried to advance its economy and create the appropriate climate to attract foreign capital and liberalize its international trade with the aim of transforming Algeria into a suitable investment environment.

It has also witnessed in recent years a rise in its exports compared to imports, a surplus in the trade balance and an increase in the volume of foreign direct investment. The latter is considered one of the factors causing international trade. On the one hand, foreign investment stimulates exports, and on the other hand, foreign direct investment affects imports,

key words: Foreign direct investment - international trade –exports- imports- a case study of Algeria.